الفصل السادس

عودة الموصل إلى العراق

مؤتمر لوزان (نوفمبر ١٩٢٢ — أبريل ١٩٢٣)

فى ٢٠ نوفمبر من عام ١٩٢٢ بدأت المفاوضات التى يراد بها عقد معاهدة صلح جديد مع تركيا الكمالية الحديثة التى استردت استقلالها بحد السيف ، وبقوة عزيمة أبنائها ومضاء إرادتهم على طرد المستعمر الغاصب ، ووقف الوفدان التركى برياسة عصمت باشا والبريطانى برياسة الاستعمارى المتطرف اللورد كرزون — أحدهما يمثل القومية المطالبة بحقها فى الحياة الحرة الكريمة . وثانيهما رمز الاستعمار البغيض إلى النفوس . واجه كل من الوفدين الآخر لا يريد أى منهما أن يتزحزح عن موقفه الذى ارتضاه لنفسه . وتبادل اللورد كرزون وعصمت باشا المذكرات المطولة التى حاول كل منهما فيها أن يدعم وجهة نظره بالأسانيد القانونية والاقتصادية والسياسية وما إليها . أعلن الأتراك أن المسألة تتعلق بولاية الموصل ، وأن هدنة مدروس Mudros التى وقعها الجانبان المتحاربان فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨ وضعت خطاً معيناً غير أن الجنود البريطانية بلامسوغ قانونى تقضت شروط الهدنة لأنها تجاوزت ذلك الخط . وأخيرا اقترح الوفد التركى كوسيلة سلمية لحل النزاع . القيام بإجراء استفتاء فى المنطقة التى هى موضع الخلاف . وبذلك يتسنى معرفة وجهة نظر الأهلين وهم أصحاب الشأن الفعلي فى الموضوع . اعترض اللورد كرزون قائلا :

إن المسألة لا تخرج عن كونها تعيينا للحدود بين العراق وتركيا لا أكثر ولا أقل. وبناء على هذا تنتفى الحاجة إلى عمل الاستفتاء . ثم هاجم هذا الاقتراح وندد به ووصفه بأنه إجراء بعيد عن الطابع العملى لأن الجهل فاش بين صفوف الأهلين ، الأمر الذى يجعل من الصعب تعرف وجهة نظرهم .

وفضلا عنهافهم واقعون تحت تأثير الدعاية التى روجها الأتراك زمناطويلا . وأكثر من هـذا فالاستفتاء قد يثير العـداوات بين مختلف العناصر التى تسكن المنطقة ، وقد يؤدى إلى إراقة الدماء .

ثم أشار اللورد كرزون بعد ذلك إلى الوعود (! !) التى سبق لانجلترا أن قدمتها للعرب بصدد عدم رجوعهم إلى الحـكم التركى ، ولهـذا فهى لا تستطيع أن تنكث بوعدها وتسلم بوجهة نظر الأتراك إذ يتـكون أهل الموصل من عنصر عربى كبير .

وأخيرا ذكر الأتراك بالالتزامات الواقعة على انجلترا وفق نظام الانتـداب وهى لا تستطيع مخالفة هذه الالتزامات الدولية ، ولـكن الأتراك لم يعيروا مسألة الإنتداب أهمية ، فهم لا يعلمون أن العصبة انتدبت بريطانيا العظمى ، كما أن الانتداب نفسه عمل غير قانونى لأن العراق — من الوجهة القانونية — لا زال ضمن نطاق الدولة العثمانية ما دام الأتراك لم يوقعوا راضين على معاهدة صلح تفصل العراق عن بلادهم .

أما معاهدة سيفر فلا وجود لها لأنهم أنكروها وأبوا الاعتراف بها ، ومن جهة أخرى لا يجوز التمسك بعهد عصبة الامم لأن المادة (٢٢) منه قد انتهكت فعلا إذ أن هذا الإنتداب البريطانى المزعوم تم دون استشارة الاهلين وأخذ رأيهم .

إزاء هذه الحجج لجأ رئيس الوفد البريطانى إلى اتجـاه آخر ؛ فاستند إلى حق الغزو وقال : إن انجلترا مضى عليها أربعـة أعوام وهى تحتل بلاد العراق . هاجم الاتراك « حق الغزو » هـذا لأنه لا يتفق مع أوضاع القرن العشرين وعقليته ، ولهذا لايصح مطلقا الاستناد إلى أمثال هذه الدعاوى البالية التى انقضى عهدها وزال أوانها(١) ، وإزاء هذا يجب مراعاة رغبات الاهلين . وقد نشب الخلاف أيضاً حول تقدير عدد العناصر التى يتكون منها سكان الإقليم كما يتضح من البيان التالى :

---

(١) للاسف لا تزال هذه العقلية مسيطرة على الدول الاستعمارية حتى اليوم وبعد نكبات الحرب الثانية ، ونعتقد أن العالم لا زال فى حاجة إلى حروب أكثر تدميرا وثورات أشد عنفا حتى يتعلم أن الخير كل الخير فى الحياة السلمية القائمة على أسس الديمقراطية الدولية واحترام رغبات الشعوب .

	تقدير كرزون	تقدير عصمت باشا
أتراك	٦٦ر٠٠٠	١٤٦ر٩٦٠
أكراد	٤٥٥ر٠٠٠	٢٦٣ر٨٣٠
عرب	١٨٦ر٠٠٠	٤٣ر٢١٠
يزيديون	———	١٨ر٠٠٠
مسيحيون	٦٢ر٠٠٠	———
غير مسلمين	———	٣١ر٠٠٠
يهود	١٧ر٠٠٠	———
الجملة	٧٨٦ر٠٠٠	٥٠٣ر٠٠٠

ونستطيع أن نتبين التفاوت بين التقديرين من حيث المجموع الكلى ومن حيث نسبة الأتراك إلى الأكراد . وأكثر من هذا فقد ادعى اللورد كرزون أن الفريق التركى المقيم بولاية الموصل لاينتمى إلى الأتراك العثمانيين حقيقة . ولقد أخذ كل من الطرفين المتنازعين يحاول أن يثبت أن الأرقام التى يشملها تقديره هى الحقيقة والمعبرة عن واقع الحال فى المنطقة .

هذا الموقف العنيد من جانب عصمت باشا كان له مايبرره إلى حد كبير ، ذلك أن المسيو بوانكاريه كان مستاء جد الاستياء من الموقف غير الودى الذى اتخذته الصحافة البريطانية إزاء إقدام الفرنسيين على احتلال إقليم الروهر ، ولذا نجد أنه لما سلم اللورد كرزون صورة معاهدة الصلح إلى الأتراك فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ على أن يقبلوها فى خلال خمسة أيام ، تقابل المندوب الفرنسى المسيو م . رومبار M. Rompard مع عصمت باشا وأفهمه أن الحكومة الفرنسية لا تمانع فى إدخال تعديلات في صيغة الإنذار . فلما انقضت المهلة المحدودة أعلن عصمت رفض حكومته لمعاهدة الصلح .

أما فيما يختص بمسألة الموصل فقد طلب رئيس الوفد البريطانى تحكيم عصبة الأمم وحث تركيا على القبول قائلا أن ليس لديها ما تخشاه إذ ستكون ممثلة فى الاجتماع

ولا بد أن يصدر القرار بالإجماع ، وإذا ما رفض الأتراك هذا الاقتراح فان حكومته ستطلب تطبيق المادة (١١) (١) من عهد عصبة الأمم . حيث ممثلو اليابان وفرنسا وإيطاليا هذا الرأى ولكن عصمت أصر على الرفض .

وأخيراً أعلن كرزون فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٣ أن مسألة الحدود بين تركيا والعراق قد رفعتها الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم لبحثها وإصدار قرار فيها ، وهى تعتمد فى هذا على التأييد الكامل من جانب حلفائها ، وعلى موافقة الرأى العام الإجماعية فى العالم .

ولا نزاع أن انجلترا ما كانت لتنهج هذا السبيل لولا وثوقها مقدما من قرار المجلس لأن الظروف مواتية لها . ففرنسا برغم موقفها السالف الذكر في حاجة إلى عون انجلترا السياسى بصدد المشاكل الأوربية بل وفى الشرق الأدنى نفسه ، واليابان وإيطاليا لن يقفا من السياسة البريطانية فى ذلك الوقت موقف العداء لأن لهما مشاكلهما وأطماعهما ، وتركيا — وهى الطرف الثانى فى الخصومة — ليست عضواً فى العصبة . وما كان أحد يتوقع خلاف الذى نراه ، وإن العصبة منذ نشأتها حتى زوالها كانت أداة طيعة فى أيدى الدول الكبرى ، كما يبدو على خليفتها هيئة الأمم المتحدة أو المختلفة بعبارة قد تكون أدنى إلى الحقيقة والواقع .

انفرط عقد المؤتمرين وعاد عصمت باشا إلى بلاده فى الرابع من شهر فبراير ، ولكن ما لبثت المفاوضات أن استؤنفت فى ٢٣ فبراير وستكلل بالنجاح هذه المرة من بعض النواحى .

وفى أثناء الفترة بين انفضاض المؤتمر واجتماعه من جديد دخل فى المسرح ممثل جديد وهو أرباب المصالح المالية الأمريكية ، ففى مارس هبط على تركيا الأميرال شستر

---

(١) حسب هذه المادة للعصبة أن تتخذ لاجراءات التى تراها كفيلة بحماية سلام الشعوب ، كما أن لكل عضو الحق في لفت نظر المجلس أو الجمعية العمومية إلى أى ظرف يؤثر فى العلاقات الدولية مما يهدد باضطراب حبل السلام الدولى . وإذا نشب الخلاف بين دولتين ليستا فى العصبة فلاى عضو أن يوجه نظرها اليه ، وللمجلس أن يجتمع كى يقرر ما يجب اتخاذه من الوسائل لحماية السلام . بغض النظر عما اذا كان الخلاف حربا أو تهديداً بها ، أو يمس الأعضاء أو لا يمسهم .

الأمريكى ممثلا لهؤلاء الماليين ودارت بينه وبين الحكومة التركية مفاوضات أسفرت عن امتياز بالحق فى إنشاء عدد من الخطوط الحديدية والتلغرافية بالولايات الشرقية من تركيا بما فى ذلك ولاية الموصل . وفضلا عن هذا صار للشركة وحدها الحق فى استغلال كافة الموارد الطبيعية فى نطاق شريط عرضه عشرون كيلو متراً على كل من جانبى الخط الحديدى المزمع مده .

وفى ١٠ أبريل قبلت الجمعية الوطنية التركية طلباً جديداً بشأن امتياز شستر على أن يشمل مساحة تزيد عنها فى حالة الامتياز الأصلى ثلاث مرات ، لأن الطلب الجديد ينص على إنشاء خط حديدى فى قلب ولاية الموصل مع حق استغلال البترول فى مساحة قدرها عشرون كيلو متراً على جانبى الخط .

وقد تكلم أحد المسئولين بالولايات المتحدة قائلا إن حكومته لم تحصل على الامتياز أو تساوم عليه ، ولكن السياسة الأمريكية بسيطة إذ تنحصر فى المطالبة بتطبيق سياسة الباب المفتوح ؛ وبالمعاملة العادلة للرعايا الأمريكيين .

وهكذا نالت تركيا التأييد الأدبى من جانب الولايات المتحدة ؛ الامر الذى ساعد الاتراك على نيل معاهدة لوزان ، وقد عدلت بعض النصوص التى سبق عرضها عليهم.

أما عن الموصل فإننا نجد عصمت باشا يصرح عند اجتماع المؤتمر باستعداد حكومته لحل مشكلها بطريق المفاوضات أولا ثم التحكيم ثانياً . ولهذا جاء فى المادة الثالثة (فقرة ٢) من معاهدة لوزان النص الآتى :

« سيتم تخطيط الحد بين تركيا والعراق بواسطة اتصالات ودية بين تركيا وبريطانيا العظمى فى ظرف تسعة شهور ، وفى حالة عدم وصول الحكومتين إلى اتفاق فى ظرف الوقت المذكور يحال النزاع على مجلس عصبة الامم » .

تأليف لجنة التحقيق

دارت المباحثات دون الوصول إلى نتيجة بسبب تشبث كل من الطرفين بموقفه وأخيراً تقرر رفع الأمر إلى مجلس العصبة الذى قرر فى جلسته الثالثة عشرة التى افتتحت فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة للتحقيق . وكان أعضاؤها هم

الكونت تيليكى Teleki وهو جغرافى ممتاز وينتمى إلى دولة المجر الصديقة لتركيا ، والمسيو دى فرسن Wirsen وزير السويد المفوض لدى رومانيا وهو من دولة محايدة ، والكولونيل باوليس Paulis وهو ضابط بلجيكى متقاعد ودولته صديقة لانجلترا .

وقرر المجلس مقدما خط حدود مؤقتا عرف باسم خط بروكسل ؛ يراعيه الطرفان إلى أن تتم التسوية النهائية .

وقد درست اللجنة الآراء والحجج المختلفة . وأخيراً قدمت تقريرها وفيه أشارت إلى أن مصالح الأهلين تقتضي عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها ، ثم قالت بأن المصالح الاقتصادية وطبيعة الاحوال الجغرافية تجعل من الافضل انضمام المنطقة إلى العراق بشرط بقاء الاقليم تحت انتداب عصبة الامم لمده ٢٥ سنة ، وأن تراعى رغبات السكان الا كراد من حيث تولى أفراد منهم الإدارة وولاية القضاء والتعليم .

وفى خلاف هذه الحالات يكون من الاصلح بقاء المنطقة تحت السيادة التركية لان أحوال تركيا الداخلية ، ومركزها السياسى الخارجى أكثر استقراراً منها فى العراق .

القرار النهائى لصالح العراق

رفع التقرير إلى المجلس فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٥ فاعترض ممثل تركيا في اجتماع سبتمبر لان المجلس ليس له الحق فى منح الموصل للعراق بشرط امتداد الانتداب ٢٥ عاما لأن تركيا لم تعترف مطلقا بالانتداب ، وهنا طلب المجلس من محكمة العدل الدولية أن تبدى رأيها القانونى فى المسائل التالية :

(١) هل يكون لقرار المجلس صفة حكم تحكيم ، أو توصية ، أو توسط بسيط ؟

(٢) هل يجب أن يكون القرار بالإجماع أو بالأغلبية فقط ، وهل يجوز لممثلى الطرفين المتنازعين الاشتراك فى التصويت ؟

وفى ٢١ نوفمبر جاء رأى المحكمة ينص على ما يأتى :

(١) يكون القرار ملزما للطرفين ، ويعتبر تعيينا نهائيا للحدود بين تركيا والعراق.

(٢) يجب أن يكون القرار بالإجماع ويشترك ممثلو الطرفين فى التصويت. ولكن لا تعد أصواتهم للتأكيد من وجود الإجماع .

وهنا قرر المجلس بالإجماع (مع عدم حضور ممثل تركيا إعطاء الموصل للعراق وأن تقدم انجلترا للعصبة معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب مدة ٢٥ سنة . وقد صدر القرار فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وعلقت عليه صحيفة جمهوريت التركية بقولها « مرة أخرى تثبت العصبة أنها خادمة الاقوى ، أى بريطانيا العظمى . إننا لا نلقى مثل هذه القرارات الظالمة والاستبدادية إلا فى العصور الوسطى »

انتهى الامر عند هذا الحد وصارت ولاية الموصل جزءاً من الوطن العراق ، ولم تستطع تركيا أن تعمل شيئا ، وما كان فى طاقتها أن تترجم بالطرق المادية عن اعتراضها على ذلك القرار الذى عدته فى غير مصلحتها . وحق للعراق أن يبتهج إذ استرد هذا الجزء الغنى والذي كان قطعة منه على الدوام .

لقد واصلت انجلترا نضالا طويلا ، لأنه إذا كان على انجلترا أن تظل سيدة البحار فلا بد لها أن تملك امبراطورية جديدة هى « امبراطورية زيت البترول » والموصل قسم عظيم من هذه الإمبراطورية العظيمة الاهمية . وأكثر من هذا فالمنطقة كلها ذات أهمية عسكرية بالنسبة الى مواصلات انجلترا مع امبراطوريتها فى الشرق .

الفصل السابع

المصالح الرأسمالية الأجنبية

تسيطر على بترول العراق

(أولا) حقائق عن الإنتاج

لابد أن القارىء قد أدرك بما لايحتمل اللبس مدى المساعى الكبيرة التى بذلتها انجلترا لمنع الموصل من الوقوع في أيدى فرنسا أو تركيا ، ولابد أنه تبين الأغراض الحقيقية التى حاولت اخفاءها بالحجج والأسانيد القانونية والسياسية . ومن الواضح مما فصلناه أن مصير الموصل قد تقرر منذ أحيل الأمر إلى عصبة الأمم قبل أن تصدر الهيئة الأخيرة قرارها النهائى بزمن .

ويشغل العراق المركز العاشر بالنسبة إلى العالم والخامس بالنسبة إلى أقليم الشرق الأوسط من حيث انتاج البترول . إلا أن النسبة المئوية لإنتاج العراق بالقياس إلى أقليم الشرق الأوسط قد هبطت فيما بين عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤٩ وهذه الظاهرة راجعة إلى الزيادة الكبيرة التى شهدتها إيران والمملكة العربية السعودية والكويت ، وذلك كما يبدو من البيان التالى :

انتاج بلاد الشرق الأوسط

بملايين الأطنان المترية

	١٩٣٩	١٩٤٩
إيران	١١ر٢	٢٧ر٢٤
المملكة العربية السعودية	٤ر٢	٢٣ر٢١
البحرين	١ر١	١ر٥٠
الكويت	ـــــ	١٢ر٣٨
العراق	٤ر٢	٤ر٢٠

وقد هبط انتاج العراق هبوطا شديداً خلال السنوات الأول من الحرب العالمية الثانية فأصبح ١٫٥٦٧٫٣٦٨ طناً سنة ١٩٤١ مقابل ٤٫٣٦٤٫٠٠٠ سنة ١٩٣٨ ، ولم يصل إلى مستوى ماقبل الحرب الا عام ١٩٤٥ . وقفز الإنتاج إلى ٤٫٧٢١٫٠٠٠ طنا سنه ١٩٤٧ ثم هبط إلى ٣٫٥٣٠٫٠٠٠ سنة ١٩٤٨ بسبب الظروف الناجمة من اضطراب الأمور فى فلسطين مما أدى إلى بدء القتال فى ١٥ مايو من عام ١٩٤٨ بين الدول العربية وإسرائيل ، وهذا كله حال بطبيعة الحال دون انسياب البترول العراقى إلى حيفا حيث معامل التكرير .

ولقد مد خط أنابيب من مكان قريب من كركوك ويعبر نهر دجلة عند بايجى والفرات عند حادثة ، ثم يسير عبر شرق الاردن إلى حيفا من إحدى جهة ، ويعبر سوريا إلى ميناء طرابلس من جهة أخرى . ووصلت أول رسالة إلى حيفا فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ والى طرابلس فى ١٤ يوليو سنة ١٩٣٤ . وافتتح جلالة الملك غازى الخط ذا الاثنى عشر بوصة رسميا فى كركوك يوم ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ . وطاقة الخط السنوية أربعة ملايين طن . ولذلك اتجه التفكير إلى ازدواج الخط بحيث يكون ذا ١٢ بوصة وتم الجزء منه المتجه عبر سوريا وبدأ العمل فيه فى ٢٩ مايو عام ١٩٤٩ أما الفرع الجنوبى منه فقد بلغ حدود اسرائيل ثم توقفت عملية الإنشاء بسبب الظروف التى حدثت فى فلسطين . وهناك ثلاثة معامل للتكرير اثنان منها يتبعان شركة البترول العراقية ، والثالث أقامته شركة خانقين ، وتقوم الشركة الاولى بإنشاء معملين آخرين ، كما تنوى الحكومة العراقية بناء معمل تابع لها .

والجدولان التاليان يوضحان حالة نظام الإنابيب ومعامل التكرير :

(ا) خطوط الأنابيب

الشركة	المبدأ	النهاية	السعة بالبراميل يوميا	الطول بالأميال	الحالة الراهنة
شركة البترول العراقية	كركوك	حيفا	٩٫٠٠٠	٦٢٠	عاطل الآن
	كركوك	طرابلس		٥٣٠	يعمل
	كركوك	حيفا	١٨٠٫٠٠٠	٦٢٠	لم يتم بناؤه
	كركوك	طرابلس		٥٣٠	تم انشاؤه
	كركوك	بانياس	٢٧٥٫٠٠٠	٥٥٦	مشروع

وهذا الخط الأخير (٣٠ بوصة) ينتظر اتمامه عام ١٩٥٢ وسينقل سنويا ١٣ مليونا من البراميل .

(ب) معامل التكرير

المالك	المكان	الحالة الراهنة	الطاقة اليومية بالبراميل
الحكومة العراقية	بايجى	مشروع	
شركة البترول العراقية	محطة الكيلو ٣	يعمل	١٥٠٠
» » »	» » »	تحت البناء	٦٤٥٠
» » »	كركوك	يعمل	١٥٠٠
» » »	»	تحت البناء	٢٢٨٠
» خانقين	علوان	يعمل	٧٥٠٠ـ٨٠٠٠
		الجملة	٢٩٢٣٠

(ثانيا) الشركات العاملة

بالعراق أربع شركات تقوم باستخراج البترول ورأس مالها موزع بالتساوى بين ٤ شركات بريطانية ، هولندية ـــ بريطانية ، فرنسية ، امريكية . وفيما يلى عرض موجز لكل منها ونبذة عن الامتياز الممنوح لها .

(١) شركة البترول العراقية

فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ عقدت شركة البترول التركية اتفاقا مع الحكومة العراقية بصفتها وارثة لالتزامات الحكومة العثمانية إزاء الشركة . ولما كان الإنجليز قد لمسوا اتجاه الولايات المتحدة ورأوا اهتمامها ببترول الموصل ، لهذا أعيد تنظيم الشركة فزيد رأس مالها وقسم بين المجموعات الكبري وفق الحصص الآتية :

إسم المساهم	النسبة المئوية من الأسهم
(١) شركة نفط الإنجليزية ـ الإيرانية	٢٣٫٥
(٢) شركة رويال دتش شل	٢٣٫٥
(٣) الشركة الفرنسية للبترول	٢٣٫٥
(٤) شركة الاستثمار بالشرق الأدنى ، وهى تمثل رأس المال الأمريكى (ستاندارد أويل وسوكونى فاكوم)	٢٣٫٥
(٥) جلبنكيان الأرمنى ... (Calauste Sarkis)	٥
الجملة	١٠٠

ومعنى هذا تنازل الإنجليز لامريكا عن ربع أسهم الشركة تقريبا أوربع بترول العراق بعبارة أخرى . أما حصة فرنسا فهي النصيب الذى كان مخصصا للرأسمالية الالمانية قبيل الحرب .

ويلاحظ غلبة رأس المال البريطانى إذ يملك ما يقرب من نصف أسهم الشركة . وإذا ذكرنا أن جانباً كبيرا من أسهم كل من (١) و (٢) في يد الحكومة الإنجليزية أمكن أن ندرك مدى مساهمة هذه الحكومة بصفة فعالة فى السيطرة على بترول العراق كما هو الحال فى إيران .

وبمقتضى الاتفاق المشار إليه نالت الشركة امتيازاً مدته ٧٥ عاما ، وكان الامتياز مقصورا على ٢٤ قطعة مستطيلة الشكل مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة تختارها الشركة بعد أن تتهيأ لها الفرصة لإجراء التجارب فى منطقة الامتياز كلها ، وبعد ذلك تقسم الاجزاء كلها قطعا مماثلة تعرض فى المزاد العام .

ولاشك أن الشركة إنما اختارت هذا الإجراء حتى تهدىء من ثائرة الأمريكيين وتحول دون اتهامهم لانجلترا باحتكار بترول العراق كله ، فكأن هذه الخطة أريد بها فى الظاهر أن تكون متمشية مع مبدأ الباب المفتوح الذى كثيرا ما أشار إليه الأمريكيون وطالبوا بتطبيقه ، وفضلا عن هذا لم تشأ الشركة أن تقيد نفسها بمساحة محدودة قد يتضح فيما بعد من الأبحاث والتجارب أنها لا تغل مقادير كافية مجزية من البترول .

* * *

أخذت شركة البترول التركية تقوم بأعمالها فى سنة ١٩٢٧ ، وما لبثت أن كشفت بئراً غنيا جدا بإنتاجه على مقربة من كركوك . ولما حان الموعد الذى يتعين فيه على الشركة الاختيار طبقا للمادة الخامسة من عقد الامتياز ، لم تكن على استعداد لهذا الإجراء . ولكن الحكومة العراقية تمسكت بالنص وأصرت على عدم مد المدة بعد ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ .

وفى هذا العام تغير اسم الشركة فصارت تدعى « شركة البترول العراقية » (وهو الإسم الذى سنتخذه فى الحديث عنها منذ الآن) .

احتجت الشركة على القرار وزعمت أنها قامت بأبحاثها بقدر ما وسعها من

جهد ونشاط ، ولكن المهلة المنصوص عليها فى الاتفاق غير كافية . وفضلا عن هذا فقد تعرضت أعمال الشركة للعطل بسبب ما حدث من قلاقل واضطرابات سياسية داخلية ، وهى ظروف لا سلطان لها عليها . لم تسلم الحكومة بهذه الحجج إذ اعتقدت أن الشركة إنما تريد الاحتفاظ بهذه الآبار على سبيل الاحتياطى . وطبيعى أن تستاء الحكومة لأن كل تأخير فى استغلال هذه الآبار معناه خسارة مالية تحيق بخزانة الدولة التى لها حصة فى الأرباح . وإزاء هذا الخلاف بين الطرفين دارت مفاوضات بقصد تسويته . وأخيرا أمكن الوصول إلى اتفق صادق عليه البرلمان العراقى وأصبح نافذ المفعول ابتداء من ٢١ مايو سنة ١٩٣١ ، وأهم نصوصه ما يأتى :

(١) للشركة الحق الوحيد فى استغلال موارد الزيت فى جميع الاراضى الواقعة داخل ولايتى بغداد والموصل المحدودتين بالجانب الشرقى من نهر دجلة ، والحدود العراقية التركية والحدود الايرانية التركية ، مع استثناء الاراضى المنقولة »(١) .

وبعبارة أخرى شمل الاحتكار كافة موارد البترول فى الاراضى العراقية شرقى نهر دجلة عدا ولاية البصرة « والاراضى المنقولة » .

(٢) تتنازل الشركة عن كافة حقوقها فى المساحات الباقية من الولايتين لتتصرف فيها الحكومة العراقية حسبما تشاء . وبناء على هذا بطل العمل بنظام القطع الذى كان منصوصا عليه فى اتفاق سنة ١٩٢٥ .

(٣) تتعهد الشركة أن تقوم من جانبها بمد خط من الانابيب ينتهى عند ساحل البحر المتوسط وذلك فى تاريخ غايته نهاية عام ١٩٣٥ . ونصت المادة السادسة على أن يكون الخط ذا كفاية يستطيع معها نقل ٥٠ ٪ على الاقل من الزيت فى العام الواحد . وتقرر أن يتفرع الخط إلى شعبتين تصل إحداهما إلى خليج عكا ، وتسير الاخرى عبر بلاد سوريا . ومعنى هذا الشرط الاخير أن ينتهى الزيت إلى موضعين أحدهما فى الجهات الخاضعة للانتداب الفرنسى مادام لفرنسا مايقرب من

---

(١) Transferred Territories

ربع أسهم الشركة ، والآخر فى دائرة الانتداب البريطانى وهكذا نرى أن المصالح المالية هى المسيطرة .

ولا شك أن وصول البترول بالأنابيب إلى ساحل البحر المتوسط فيه اقتصاد كبير فى النفقات عما إذا كان ينقل بحراً من الخليج الفارسى فالمحيط الهندى والبحر الاحمر وقناة السويس ، وكذلك يسهل تموين الاسطول البريطانى فى البحر المتوسط بحاجته من الوقود . وأكثر من هذا تزداد شدة قبضة الانتداب على الميفانت Levant إذ يصبح من الضرورى المحافظة على أنابيب البترول وضمان وصول موارد الزيت سليمة كاملة . فكأن هذه الانابيب وسيلة لربط البلاد التى تمر فى أراضيها بالشركات الاحتكارية أو بالحكومات التى تنتمى إليها هذه الشركات . كما تستطيع الاخيرة أن تجد أعذارا للتدخل فى شئون هذه البلدان بحجة المحافظة على الانابيب .

(٤) تدفع الشركة منذ ذلك الحين وإلى أن ينتظم الاصدار من ساحل البحر المتوسط مبلغا سنويا قدره ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه (ذهبا) حتى يبدأ تصدير الزيت بانتظام .

(٥) تضمن الشركة للحكومة حصة على أساس أربع شلنات عن الطن الواحد وذلك على إنتاج حده الادنى مليونا طن لمدة ٢٠ سنة بعد فتح خط الانابيب .

(٦) تتعهد الشركة بخفض سعر منتجات شركة زيت البترول فى العراق بما يقل عن ثمن الاستهلاك السنوى (بالاسعار السائدة حين عقد الاتفاق) بمبلغ إجمالى قدره ١٢٠ر٠٠٠ جنيه . ويلاحظ أن أعظم الخفض ومقداره الثلث إنما هو فى حالة زيت الوقود .

* * *

ولما حل ميعاد الدفعة الثانية كانت انجلترا قد خرجت عن قاعدة الذهب . وفى هذه الحالة نشب الخلاف مع الحكومة العراقية التى طالبت بالدفع على أساس الذهب بينما أصرت الشركة على أن تفى بالتزاماتها بالجنيه الإسترلينى . وهنا سافر نورى السعيد باشا إلى لندن لمباحثة المسئولين من رجال الشركة ، وأخيرا قبلت الأخيرة أن تدفع

مبلغا قدره ٥٧٨٫٠٠٠ جنيه على سبيل تسوية المشكلة ، على أن يكون الدفع بعد ذلك بالجنيه الاسترليني .

(٢) شركة خانقين للبترول

كان «لشركة البترول الإنجليزية الإيرانية» حق استنباط واستثمار الزيت فى منطقة « الأراضى المنقولة » ، وصادقت على ذلك الحكومتان التركية والعراقية . وفى ٣٠ أغسطس تم الاتفاق بين هذه الشركة والحكومة العراقية على انشاء شركة تابعة للعمل بالعراق (وتعرف باسم شركة خانقين) وإقامة معمل لتكرير مشتقات البترول ونقل الزيت الذى يستخرج من إيران أو « الأراضى المنقولة » إلى ميناء على البحر عبر العراق . وتقوم الشركة باستنباط البترول من حقل (نفط خانة) وتنقله فى انبوبة طولها ٢٥ ميلا إلى معملها للتكرير ، القائم على نهر علوان قرب خانقين .

(٣) شركة بترول الموصل

فى يونيو سنة ١٩٣١ أعلنت حكومة العراق عن عزمها على منح الامتيازات باستخراج البترول فى الأراضى التى لاتشملها الاتفاقات المبرمة مع الشركة الإنجليزية الإيرانية وشركة البترول العراقية . تقدمت عطاءات مختلفة فوقع الاختيار أيضا على مؤسسة انجليزية تعرف باسم British Oil Development Company ، ووقع الطرفان اتفاقاً فى العشرين من شهر أبريل سنة ١٩٣٢ ينص على الأمور الآتية :

(١) تمنح الحكومة للشركة امتيازاً لمدة ٧٥ عاماً بقصد استغلال زيت البترول فى جميع الاراضى العراقية الواقعة غربى نهر دجلة وشمالى خط عرض ٣٣ درجة شمالا .

(٢) تتعهد الشركة بإصدار مليون طن سنوياً خلال مدة قدرها سبع سنوات ونصف السنة .

(٣) تدفع الشركة للحكومة العراقية ريعا سنويا لاتسترده وذلك حسب البيان التالى إلى أن يبدأ التصدير المنتظم .

	السنة	بالجنيه الذهب
	١٩٣٣	١٠٠ر٠٠٠
	١٩٣٤	١٢٥ر٠٠٠
أول يناير من	١٩٣٥	١٠٥ر٠٠٠
	١٩٣٦	١٧٥ر٠٠٠
	١٩٣٧ ومابعدها	٢٠٠ر٠٠٠

(٤) تكون حصة الحكومة أربع شلنات عن الطن الواحد لمدة ٢٠ سنة بعد ابتداء التصدير المنظم . وفيما بعد ذلك (وعرضة لإعادة النظر على أساس أرباح الشركة) لا تقل حصة الحكومة خلال العشرين سنة الاولى عن ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه ذهب بشرط أن تسمح موارد الزيت فى منطقة الامتياز بإنتاج مليون طن فى السنة بسرعة معقولة من جانب الشركة .

( ) تخصص الشركة للحكومة (خاليا من النفقات) ٢٠ ٪ من الزيت المستخرج وأن تشترى الزيت من الحكومة إذا دعا الامر بسعر محدود .

ويقضى الامتياز على الشركة بأن تنشىء خط أنابيب يكون الحد الادنى لطاقته مليون طن سنويا ، أو تعمل الترتيبات اللازمة نحو نقل هذا الحد الادنى . وفى سنة ١٩٤٢ نقل هذا الامتياز إلى شركة بترول الموصل .

(٤) شركة البصرة للبترول

وامتيازها لمدة ٧٥ سنة ابتداء من ٤ ديسمبر ١٩٣٨ فى الاراضي التى لم يسبق منحها فى الامتيازات السابقة . وما زالت الشركة فى المرحلة الاستكشافية ، ولكنها قامت بأبحاث وافية من جيولوجية وجيوفيزيقية . وهى تدفع للحكومة ربعا قدره ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه ذهبا ، وعليها عمل الترتيب اللازم نحو نقل خمسة ملايين طن من البترول سنويا .

(٥) شركة الرافدين

وهذه تتولى تسويق البترول فى العراق وتحصل على حاجتها من معمل تكرير

شركة خانقين أو من معامل الانجلو إيرانيان . وشركة الرافدين تابعة للشركة الأخيرة .

استغلال واستعمار

من هذا العرض الموجز نرى أن موارد العراق الغنية من البترول ليس لاهله فيها نصيب وكل ما على الأمم الشرقية أن تقدم العمال اللازمين بالاجور المنخفضة المعهودة وأن تأخذ حصة بينما تتدفق الارباح الطائلة على جيوب الرأسماليين الاجانب .

إن بترول العراق فى كافة أرجائه صار ملكا لشركات إنجليزية لحما ودما ، أو مؤسسات يغلب فيها العنصر الإنجليزى ، وذلك لآجال طويلة أي حتى نهاية هذا القرن الذى نعيش فيه .

لقد حددت انجلترا علاقتها السياسية مع العراق ، معاهدة صداقة دائمة لم ترض أمانى الشعب العراقى فى الحرية والاستقلال ، وها هو هذا الشعب الباسل النبيل يطالب بإعادة النظر فى المعاهدة ، ويصر على جلاء الجنود الإنجليزية عن أراضيه المقدسة لانه وأشقائه بالشرق أرقى منزلة وأعرق مدنية من بلاد صغيرة فى أوربا وأمريكا متمتعة للاسف بالاستقلال السياسى الكامل .

ولكن ليس المهم فقط الاتفاق على مسألة الجلاء ، بل لا بد من العمل على التحرر الاقتصادى ما وسع الجهد .

فمن الضرورى اعادة النظر فى امتيازات البترول وشروطها بما يحقق مصالح البلاد وما يضمن لها السيطرة الفعلية أو الاشتراك الحقيقى فى الانتفاع بهذه الصورة ، ونحن على أبواب توسع صناعى فى حاجة إلى القوة المحركة .

الدعوة الى تعديل الامتيازات

أخذ الرأى العام العراقى فى السنوات التالية للحرب الأخيرة يشتد فى مطالبته بإعادة النظر فى الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية ، وهى تعديلات تتناول هذه العقود من حيث قواعدها الأساسية وتفصيلاتها . ونحن هنا ننقل بالحرف الواحد أهم المطالب العراقية بهذا الصدد كما عبرت عنها صحيفة « صدى الأهالى » فى عددها

الصادر بتاريخ ٨ أيار سنة ١٩٥٠ ، وهي بغير حاجة إلى زيادة أو تعليق(١) :

١ — تعديل مقدار البدل الذي يدفع للعراق لقاء استثمار النفط من قبل الشركات بحيث يساوي نصف قيمة النفط المصدر ، كما تنص عليه الامتيازات الحديثة التي تمنحها الحكومات المستقلة ، ويجب أن يكون قسم من هذا البدل عيناً ، فتأخذ الحكومة حصة من النفط تعادل ربع الكميات المصدرة والقسم الآخر يدفع ببدل نقدي عن كل طن من النفط المصدر ويجب أن يعادل ربع قيمته كما يجب أن يدفع هذا البدل النقدي إما بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل للذهب ، أو بالعملة الاسترلينية ، بشرط أن يكون سعر التحويل من الذهب إلى العملة الإسترلينية مساويا للسعر الحر في الأسواق العالمية . وليس للسعر الرسمي الذي يعتبر وهمياً .

٢ — توحيد الامتيازات الثلاثة الممنوحة لاستثمار النفط في العراق على أساس البدل المذكور .

٣ — زيادة الحد الأدنى لتصدير النفط من كل منطقة من مناطق الامتياز إلى الحد المناسب لقابلية إنتاج كل منطقة ، بحيث لا يقل مجموع ما يصدر في الامتيازات الثلاثة عن أربعين مليون طناً سنويا .

٤ — حصر مناطق الامتيازات بالحقول التي اكتشف فيها النفط حتى الآن ، وإخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات ، لتتصرف بها الحكومة العراقية ، أو تمنح فيها امتيازات أخرى .

٥ — تعديل الأحكام التي يحدد بموجبها سعر النفط المباع في العراق بحيث تسمح بتجهيز البلاد بالنفط ، وهي صاحبته ، بسعر التكليف مع ربح معقول ، إلى أن تقوم الحكومة بمشروع مصفى النفط العتيد .

٦ — اخضاع شركات النفط لضريبة الدخل أو زيادة المبالغ المقطوع التي تدفعه لقاءها ، لاسيما وأن احدى الشركات التابعة لها ، وهي شركة نفط الرافدين ، تحصل على ربح كبير من بيع النفط في العراق دون دفع ضريبة على ذلك .

---

(١) من المقال الافتتاحي وعنوانه « تعديل امتيازات النفط » بقلم « محمد حديد » .

٧ — تعديل الأحكام الخاصة باستخدام العراقيين ، بحيث تكون الشركات ملزمة بدون قيد أو شرط باستخدام العراقيين إلا فى الوظائف التى توافق الحكومة العراقية على استخدام الأجانب فيها لعدم توفر العراقيين للاشتغال فيها ، وأن تكون الشركات ملزمة بارسال البعثات من العراقيين إلى خارج العراق ، وفتح دورات خاصة لهم فى العراق لتدريبهم على أعمالها .

٨ — الزام الشركات بتحسين أحوال أعمالها وتهيئة وسائل الراحة والرفاه لهم .

وهناك فى الامتيازات أمور ثانوية كثيرة تستوجب التعديل لتأمين مصلحة العراق ، ولسد الطرق أمام الشركات للتملص من القيام بواجباتها والتزاماتها كما تفعل حتى الآن ، بواسطة وجود بعض القيود الاحترازية أو العبارات الغامضة .

ولكن يجب أن يكون الشرط الأول والأهم لتعديل امتيازات النفط ، نقل مصب النفط ومعمل تصفيته من حيفا إلى ميناء عربى آخر ، ويجب ألا تتساهل الحكومة فى هذا الأمر مطلقا . فيجب أن تفهم الشركات أنه ليس بوسع العراق قطعا أن يسمح بصب النفط فى حيفا وعلى الشركات أن تقطع أملها فى ذلك ، وأن بادر إلى نقل مصب النفط إلى ميناء عربى .

مستقبل بترول العراق :

ذكرنا البيانات عن الإنتاج العراقى حتى ختام عام ١٩٤٩ ثم حدثت زيادة فبلغ متوسط الإنتاج اليومى ١١٢٫٧٠٠ برميل خلال الربع الأول من سنة ١٩٥٠ وارتفع إلى ١٢٦٫٧٠٠ فى الربع الثانى وكان أعلى رقم وهو ١٣٣٫٠٠٠ من البراميل فى شهرى مايو ويونية ، ومعنى هذه الأرقام زيادة فى الإنتاج قدرها ٤٨ ٪ بالنسبة إلى عام ١٩٤٩ .

وللبترول العراقى مستقبل طيب من حيث مقادير إنتاجه . فقد قامت شركة البصرة بأبحاث فى منطقة الزبير (شمالى غرب البصرة بقليل) دلت على إمكانيات واسعة ، كما وجد البترول فى نقطة قريبة من نهر دجلة شمالى البصرة . وهناك دراسات أيضاً بشأن إنشاء أنبوبة إلى (فاو) على رأس الخليج الفارسي ، كما أن خط

الأنابيب الثالث من كركوك إلى بانياس سيفتح احتمالات وآفاقا واسعة حين يتم بناؤه سنة ١٩٥٢ .

ولا شك أن الزيادة فى الإنتاج والإصدار تعود بفائدة كبيرة على الحكومة العراقية فقد حصلت فى عام ١٩٤٩ على المبالغ الآتية من : —

شركة البترول العراقية	٢ر٣٠٤ر٠٠٠	جنيه
شركة الموصل	٥٠٧ر٥٠٠	»
شركة البصرة	٤١٠ر٥٠٠	»
	٣ر١٢٢ر٠٠٠	»

ولقد أذيع أخيراً نبأ اتفاق مبدئى بشأن رفع الحصص بنسبة تتراوح مابين ٨ ٪ و ١٢ ٪ تبعاً لما إذا كان الدفع يتم بالذهب «الحر» أو حسب سعر الصرف الرسمى . ويقدرون أنه إذا أطردت الزيادة فى الإنتاج وتم إنشاء خط الأنابيب المزمع مده وبخاصة الفرع الثالث الى بانياس فإن حصة الحكومة العراقية سترتفع إلى ١٥ مليوناً من الجنيهات فى السنة .

الفصل الثامن

ايران والحد من الاحتكار الانجليزى

الحرب العالمية الاولى

وقفت إيران على الحياد ولم تشترك فى الحرب إلى جانب أى من الطرفين ، ومع هذا كان جانب كبير من أرضها مسرحا للعمليات الحربية . ولما انضمت الإمبراطورية العثمانية إلى ناحية دول الوسط وأعلنت الحرب على الحلفاء اكتسبت أنابيب بترول إيران أهمية كبيرة ، إذ كان من صالح الأتراك تدميرها وتعطيلها عن العمل ، كما حرصت الدولة البريطانية على الدفاع عنها وعن منابع الزيت ومنشآت الشركة .

وحدث أن قطعت الأنابيب فى بعض المواضع بفعل قبائل إيرانية تأثرت بدعاية لأتراك المسلمين ، فما كان من الشركة إلا أن لجأت إلى إجراءات غريبة شاذة طابعها التعسف والعنف ، فامتنعت عن الوفاء بالتزاماتها المالية ، ثم طالبت بتعويض قدره ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه عما لحقها من الأضرار ، وأبت الحكومة الإيرانية قبول هذ الوضع ، لأن حيادها خرقه الطرفان المتحاربان خلافا للقواعد القانونية الدولية المرعية ، وفضلا عن هذا فإن خبراء من الإنجليز قدروا الخسارة بمبلغ بسيط لم يتجاوز عشرين ألفا من الجنيهات .

توترت العلاقات بين الطرفين خاصة وأن الشركة أبت أن تقبل فكرة التحكيم فى هذا الخلاف كما تقضى بذلك نصوص عقد الامتياز .

وتعرضت البلاد للأهوال وأعمال التدمير بسبب حرب العصابات التى نشبت خلال الحرب ، وبسبب زحف وارتداد الأتراك والروس . وكانت الجيوش المتحاربة أثناء تقهقرها تسلب الناس ما يملكون من مال وغذاء ، وهذا مضاف إلى الخسائر الكثيرة فى الأرواح .

وانتهزت انجلترا والروسيا فرصة الحرب فتفاهمتا فيما بينهما وذلك على حساب هذا القطر ، فأطلقت يد روسيا فى القسم الشمالى منه بينما اختصت انجلترا بالمنطقة الوسطى المحايدة وذلك إلى جانب جنوب البلاد (١) ، وبهذا قسمت البلاد نهائيا بين الدولتين الاستعماريتين . وكان الاتفاق سريا بطبيعة الحال ، ولكن بعد انقلاب نظام الحكم فى روسيا وسقوط حكم القياصرة على أثر ثورة سنة ١٩١٧ الإشتراكية الحاسمة أسرع البلاشفة فأذاعوا نصوص الاتفاقات السرية التى عقدتها الحكومة القيصرية مع حلفائها على حساب الأمم الشرقية ، ولما علم الإيرانيون بنبأ ذلك التقسيم اشتد غضبهم من ناحية إنجلترا ، ورأوا فيها عدواً يعمل ما فى وسعه على امتلاك بلادهم وإدخالها فى نطاق الإمبراطورية ، وبذلك زادت العلاقات بين الطرفين سوءاً وتوتراً .

ولما وضعت الحرب أوزارها طالبت إيران أن تمثل فى مؤتمر الصلح ، وبعثت وفداً من قبلها إلى باريس لعرض قضيتها على الدول المنتصرة . وكان لإيران مطالب أهمها :

(١) تعديل حدودها ، بحيث تشمل مناطق واسعة على حساب روسيا وتركيا (٢) .

(٢) التعويض الملائم عن الأضرار التى أصابتها بسبب الأعمال الحربية التى قام بها الطرفان المتحاربان فى أراضيها .

(٣) إلغاء الامتيازات التى كان الأجانب يتمتعون بها .

أبت إنجلترا الموافقة على السماح للوفد الإيرانى بحضور مؤتمر الصلح بحجة أنه يضم الدول التى اشتركت فى الحرب فعلا (٣) ، كما كانت ترى أن مستقبل إيران

---

(١) فى سنة ١٩٠٧ عقد اتفاق بين الروسيا وانجلترا وبمقتضاه قسمت بلاد فارس منطقتى نفوذ ، الشمالية لروسيا والجنوبية لانجلترا . وبينهما منطقة محايدة لمنع الإحتكاك بين الطرفين .

(٢) طالبت بغرب آسيا الصغرى لغاية نهر الفرات بما فى ذلك ولايتا ديار بكر والوصل ، ثم إقليم القوقاز بما فيه باكو وأريفان ، ومناطق أخرى فى الشرق بحيث تشمل مقاطعتى مرو وخيوه .

(٣) هذه حجج يراد بها ابعاد القضايا القومية من أن تعرض على هذه الهيئات الدولية ، ويلاحظ أن انجلترا كذلك حالت دون عرض الوفد المصرى لأمر مصر على مؤتمر فرساى . وحتى اليوم =

لا يعنى أحداً سوى إنجلترا وحدها . وقد كان لهذا العمل من جانب الإنجليز آثار سيئة ، فمن جهة استاء الإيرانيون لهذا الموقف إزاء وفدهم ، وهو موقف فيه إشعار بالإهانة والاحتقار . ومن جهة أخرى ثارت شكوك الدول الأخرى وبخاصة أمريكا حيث سرى الإعتقاد بأن لانجلترا أغراضاً خفية فى تلك البلاد .

في هذا الوقت أرسلت إنجلترا إلى طهران وزيرا مفوضا فى شخص سير هنرى كوكس وهو من أبرع الدبلوماسيين الإنجليز ذوى الخبرة الواسعة فى شئون الشرق الأوسط ، وكان مؤيدا كل التأييد من جانب لورد كرزون .

دارت المفاوضات بين كوكس وحكومة طهران ، واستغرقت تسعة أشهر ، وأخيراً وصل الطرفان إلى اتفاق فى ٩ أغسطس سنة ١٩١٩ وفيما يلى أهم نصوصه (١) :

(١) الاعتراف باستقلال إيران وسلامة أراضيها .

(٢) تقدم الحكومة البريطانية المستشارين الذين تطلبهم الحكومة الإيرانية .

(٣) تقدم انجلترا الضباط والمعدات والذخائر لإيران بصدد تنظيم جيشها .

(٤) عقد قرض لإيران قدره مليونان من الجنيهات بفائدة ٧ ٪ لمدة ٢٠ سنة ،

= لم تشترك مصر فى مؤتمر الصلح الذى عقد بعد الحرب الثانية مع أن مصر لعبت دورا هاماً . وتعرضت لخسائر كبيرة وأعلنت الحرب فعلا ، ولها مطالب كبيرة من إيطاليا خاصة .

(١) راجع الجزء الثانى من كتاب Sir Percy Svkes : History of Persia (ص ٥٢٠ — ٥٢١) وقد جاء فى ديباجة الإتفاق ما يأتي :

« In virtue of the close ties of friendship which have existed between the two Governments in the past. and in the conviction that it is in the essential and mutual interests of both in future that these ties should be cemented, and that the progress and prosperity of Persia should be promoted to the utmost, it is hereby agreed between the Persian Government on the one hand and his Britannic Majesty's Minister acting on behalf his Government on the other, as follows ».

ويتلو ذلك نصوص الإتفاق

وذلك لمساعدتها على تمويل المشروعات الإصلاحية المنصوص عليها فى المادتين ٢ و ٣ من الاتفاق .

(٥) التعاون المشترك فى تنمية التجارة ومكافحة المجاعة ، وذلك بالاشتراك فى المشروعات التى تؤدى إلى تحقيق هذه الغايات ، كإنشاء الطرق الحديدية ووسائل النقل الأخرى .

(٦) اتفاق الحكومتين على تأليف لجنة مشتركة لفحص وإعادة النظر فى التعريفة الجمركية القائمة بقصد إصلاحها بما يكفل مصالح البلاد المشروعة وزيادة رخائها .

وبرغم التأكيد باستقلال البلاد وسلامة أراضيها فإن الاتفاق يمكن اعتباره إجمالا كمعاهدة بشأن حماية مستترة ، فالمركز الذى اقترحته انجلترا يجعل إيران فى مركز مصر بعد الحرب العالمية الأولى حيث كانت تقوم فى البلد حكومة مصرية بمساعدة مستشارين من الإنجليز(١) . وقد أثار هذا الاتفاق الذي لم يودع مكتب عصبة الأمم شكوك فرنسا وغيرها من الدول ، كما غضب له الوطنيون من أهل إيران إذ رأوا فيه إشرافاً بريطانياً على بلادهم .

كان لابد من أن يعرض الاتفاق على المجلس (البرلمان) تمشيا مع نصوص الدستور الصادر فى عام ١٩٠٦ . وفى خريف سنة ١٩١٩ توجه الشاه إلى انجلترا فى زيارة استقبل فيها استقبالا طيباً من جانب الحكومة الإنجليزية ، وهناك أعرب عن تقديره البالغ لمانم بين البلدين ، وأخيراً عاد إلى طهران .

فى هذا الوقت سقطت الوزارة القائمة بالحكم ، وخلفتها أخرى أحد أعضائها ممن كانوا موالين للالمان خلال الحرب . وبهذا يمكن القول بأن الاتفاق صار غير نافذ المفعول من الوجهة العملية . ولم يبق إلا ظهور الرجل الذى يفصح عن هذا رسمياً .

---

(١) Margret Boveri : —Minaret and Pipe Line p. 275.

قلب نظام الحكم

حدد يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ لاجتماع « المجلس » وكان المنظور أن يعرض عليه الاتفاق مع انجلترا . وفى يوم ٢١ فبراير زحف على العاصمة واستولى عليها الضابط رضا خان الذى ينتمى إلى طبقة الفلاحين من أهل مقاطعة مازندران وأصبح رضا خان وزيراً للحربية ، وأسرعت الوزارة الجديدة فى السادس والعشرين من نفس الشهر الى إعلان إلغاء الاتفاق مع انجلترا ، وهو نفس اليوم الذي وقع فيه بمدينة موسكو إتفاق بين إيران وروسيا السوفييتية فى صالح الدولة الأولى كثيراً ، الأمر الذى عزز موقف الوزارة إزاء انجلترا ومالها من أطماع استعمارية ومصالح اقتصادية كبيرة فى البلاد . وقد أقر المجلس سياسة الوزارة ، وبدت خلال المناقشات التى دارت روح العداء واضحة نحو الدولة البريطانية .

وهكذا تحطمت سياسة كرزون الرامية إلى بسط السيطرة الانجليزية بأمثال هذه الاتفاقات والمعاهدات ذات المظهر البرىء البراق والجوهر الاستعمارى البشع .

وفى سنة ١٩٢٤ استطاع رضا خان أن يتخلص من رئيس الوزراء ويتولى منصبه ، وبهذا آلت إليه مقاليد الأمور وأصبح له الاشراف الفعلى على سياسة البلاد واتجاهها ، وفى العام نفسه غادر السلطان أحمد البلاد خوفاً على حياته وسافر إلى أوربا حيث أقام بها إلى أن مات سنة ١٩٣٠ .

وكانت تركيا قد ألغت السلطنة واتجهت إلى الجمهورية فأثر ذلك فى إيران وقامت حركة عبرت عنها الصحافة ، وترمى إلى إقامة الحكم الجمهورى . ولكن إقدام تركيا على إلغاء الخلافة وما تلا ذلك من أعمال عدها الرجعيون خروجا على الإسلام ، كان له رد فعل فى إيران ، فخمدت حركة المطالبة بالحكم الجمهورى . إلا أن البلاد قررت فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ عزل الشاه المقيم فى بلاد أجنبية بعيداً عن وطنه ، ودعيت إلى الانعقاد جمعية تأسيسية نادت برضا خان شاها أى امبراطوراً للبلاد باسم « الشاه رضا بهلوى » ، وبهذا تغير نظام الحكم ، واعتلى العرش حاكم قوى الشكيمة ، غيور على المصلحة العامة ، همه الاصلاح الحقيقى ، وتقوية الوطن فى الداخل ، والخلاص من كافة مظاهر السيطرة الأجنبية .

وهكذا دخلت إيران فى عهد جديد زاهر يبشر بأكبر الآمال للبلاد ، ولكنه يمثل مصدر المضايقة للاحتكارات الأجنبية وعلى رأسها احتكار البترول الذى يتركز فى أيدى الشركة الانجليزية الإيرانية .

عرض موجز لتقدم ايران الحديثة :

اتجهت سياسة الشاه الجديد نحو تعمير مرافق البلاد من مختلف النواحى . وكان أول ما ينبغى عمله المبادرة إلى دعم سلطان الحكومة المركزية وبسطه على كافة الأرجاء . ولهذا ضربت الحكومة على أيدى القبائل العابثة بالنظام ، وجردتها من سلاحها ، وأخمدت ثورات دبرها دعاة الفتن فى بعض المقاطعات ، وزجت بنفر من الزعماء والرؤساء المتمردين والنزاعين إلى الاستقلال المحلى فى غياهب السجون ، وعملت على تقوية الجيش وزيادة عدده . وكان من أثر هذا كله أن انتشر الأمن وساد الهدوء ، وهذا كله عنصر أساسى لابد من توفره حتى يمكن ضمان الاستقرار والنجاح للسياسة الإصلاحية المنشودة .

اتجهت عناية الحكومة بعد ذلك إلى الحالة المالية وعينت الدكتور Millspaugh الأمريكى مستشاراً ماليا وزودته فى بادىء الأمر بسلطات واسعة ، فأقبل الرجل على عمله بهمة ونشاط وإخلاص . وقد ترتب على جهوده أن زادت إيرادات الحكومة وأمكن إجراء وفر فى المصروفات ، وتوازنت الميزانية . ولكن ما لبث الخلاف أن نشب بينه وبين الحكومة ، ويلاحظ أولا أن العزم على جباية الضرائب من الأغنياء والفقراء على حد سواء أثار غضب الطبقة المالكة فى البلاد لأنها تعودت أن تتضخم جيوبها على حساب الجماهير الكادحة من فقراء الفلاحين والصناع .

وكذلك عمدت الادارة المالية إلى طرد عدد من الموظفين غير الأكفاء والذين كانوا يشغلون مناصبهم بحكم القرابة أو مراكزهم فى أسراتهم وعشائرهم ، وهو ذلك الداء الوبيل فى الأمم الشرقية حيث تلعب المحسوبية دورا كبيرا . وحدث أن ثار الجند فى خراسان لعدم دفع مرتباتهم ، وهنا طالب الشاه بمبلغ من المال حتى يتمكن من تسوية النزاع فأبى الأمريكى ، الأمر الذى اضطر معه الامبراطور إلى أن يستدين

٣٠٠ر٠٠٠ ريال من أحد مصارف طهران(١) . ووقف المستشار موقف تصلب إزاء مطالب روسيا بشأن مصايد الأسماك إذ رفض الموافقة على منح أية امتيازات . ولاشك أن هذا الموقف يتداخل فيه عاملان ، أولهما الرغبة فى خدمة المصالح الإيرانية من جهة ، وثانيهما تأييد السياسة الرأسمالية بمعاكسة الدولة الاشتراكية الوحيدة فى العالم من جهة أخرى . ولكن ما لبثت الظروف (التى سنشير إليها فيما بعد) أن أجبرت الحكومة الايرانيـة على التفاهم مع الحكومة السوفيتية ، مما أثار غضب المستشار المالى إلى درجة شديدة .

وأخيراً نشب الخلاف الذى لم يتمكن الطرفان من تسويته ، ذلك أن الحكومة أرادت فى حالة تجديد عقد الرجل أن تحد من سلطاته وطلبت أن يحال أى نزاع بينهما على مجلس الوزراء أو «المجلس» أى البرلمان الإيرانى ، ولكن أصر الدكتور على أن يعرض الموضوع على السلطة التشريعية وحدها لاغير(٢) . وهنا انتهت أعمال البعثة المالية الأمريكية وغادرت البلاد ، وأخذت الحكومة الإيرانية تستعين بعد ذلك بخبراء من دول أخرى كألمانيا وسويسرا ، وبعضها دول ليس لها أطماع استعمارية خاصة فى البلاد .

كان حجر الزاوية فى سياسة العهد الجديد تحقيق استقلال البلاد بطريقة فعلية ، وأول مايجب السعى إلى تحقيقه التخلص من الامتيازات القضائية التى يتمتع بها الأجانب المقيمون فى البلاد . ويلاحظ أن روسيا تنازلت عما كان لرعاياها من امتيازات من هذا النوع سنة ١٩٢١ ، فكان هذا العمل ورقة رابحة فى يد الحكومة الإيرانية ، وفضلا عن هـذا فإن الدول اعترفت لتركيا الحديثة بحقها فى الخلاص من الامتيازات (معاهدة لوزان) . وأخذت الحكومة الايرانية تعمل على إصلاح

---

(١) قد يكون اعتراض المستشار المالي سليما من الوجهة الإقتصادية البحتة ، ولكن هناك ظروفا تجيز الاغضاء عن المبادىء الإقتصادية . فالشاه تواجهه حركة قوامها رجال الجيش وهم عدة الحكومة فى إقرار النظام ، فلا بد اذن من تلافى الحالة ، فعناد المستشار خطأ من وجهة نظر المصلحة العامة التى يجب أن تتضاءل أمامها كافة الإعتبارات ولو الى حين .

(٢) Sir Percy Sykes · History of Persia, vol 11 p. 560.

النظام القضائى فى بلادها أولا . وفى سنة ١٩٢٧ صدرت التنظيمات القضائية الجديدة معتمدة على القانون الفرنسى ، وبعد هذا أبلغت الدول عزمها على إلغاء الامتيازات نهائياً ابتداء من عام ١٩٢٨ ، فوافقت فرنسا على هذا الاجراء ، أما انجلترا ذات المصالح المتشعبة فتشبثت أولا ولكنها اضطرت إلى الرضوخ أخيراً والموافقة على سياسة الحكومة الإيرانية . وفى السنة ذاتها صدر النظام الجمركى الجديد وبمقتضاه فرض حد أعلى كبير للرسوم الجمركية بالنسبة إلى البلاد الأجنبية جميعاً إلا مع الدول التى تعقد معاهدات مع إيران فإنها تتمتع بالحد الأدنى . وقدوافقت الدول على النظام الجديد ، وبذا تخلصت البلاد من القيود القديمة على استقلالها الاقتصادى . وما ذلك إلا لأن قادة إيران صمموا على الاستقلال وعرفوا السبل إليه واختاروا الظروف المناسبة واستغلوا المواقف الدولية فنجحوا ووفقوا ! أليس هذا درسا لغيرهم ؟ نعتقد ذلك .

ولكن أى تقدم اقتصادى فى بلاد كإيران غير ميسور مادامت المواصلات الداخلية متأخرة لأنها بلاد شاسعة الأرجاء ومعظمها جبلى وعر . فعند اعتلاء الشاه العرش لم يزد طول الطرق البرية الصالحة للاستعمال وسير العجلات عن ١٢٠٠ ميل ، فأقدمت الحكومة على الاكثار منها ومتابعة العناية بها وإصلاح الموجود منها ، وكانت النتيجة أن تضاعف طولها قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأت بعد ذلك العمل فى مد خط حديدي كبير يعد من أبرز الأعمال الاصلاحية التى تمت فى إيران الحديثة .

وبذلت جهود كبيرة نجحت إلى حد طيب فى تنمية الزراعة وتنشيط التجارة وإدخال النهضة الصناعية أسوة بدول الغرب وحتى يكمل الاستقلال الاقتصادى للبلاد . ومما يلاحظ على سياسة الحكومة الايرانية احتكارها للتجارة فعلا بحيث أنها كانت تسيطر على الصادرات والواردات ، كما كان كثير من المصانع والمنشئات ملكا للدولة . وقد يعترض البعض من رجال الاقتصاد على امتلاك الحكومة لمظاهر النشاط الاقتصادى ، ولكنا نرى اليوم الدول تعمد إلى توطين الكثير من المشروعات Nationalisation

اذا كان الغرض من هذا « التوطين » العمل على مافيه صالح مختلف طوائف المجتمع وأن يكون هدفه القضاء على الفوارق القائمة والتى أثبتت ضررها أكثر مما أدت إلى مصلحة المجموع .

لعل القارىء يعذرنا إذا كنا قد توسعنا نوعاً فى الحديث عن نهضة إيران الحديثة ، ولكن الواقع أن هذا العرض كان أمراً لابد منه حتى نستطيع أن نبين حالة البلاد فى ذلك العهد الجديد ، وحتى يتسنى لنا إدراك الدوافع والظروف التى انتهت بالنزاع الخطير الذى نشب بشكل حاد منذ سنة ١٩٢٨ بين الحكومة الايرانية وشركة الزيت الانجليزية .

المنازعات بشأن حساب الارباح

ذكرنا فى صدد الحديث عن الامتياز الممنوح لدارسى أن للحكومة نصيباً من صافي الأرباح السنوية التى تجنيها شركة الزيت . وعرضنا فى موضع آخر للخلاف الذى نشأ بين الطرفين فى أوائل الحرب الأمبريالية الأولى . وقد تعددت مظاهر النزاع وأغلبها راجع إلى عدم تعيين القاعدة التى يمكن على أساسها تقدير الأرباح الصافية وبالتالى حصة الحكومة . ومما جعل الأمر ذا أهمية أن أصحاب الامتياز لم يقتصروا على مؤسسة واحدة بل عمدوا إلى تقسيم العمل بين عدة شركات لكل منها مجال عملها الخاص (١). وأخيراً فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقع الطرفان اتفاقاً لتحديد الأساس الذى تدفع بمقتضاه حصة الحكومة فى المستقبل ، كما انتهينا فى الوقت ذاته إلى اتفاق آخر التزمت بمقتضاه الشركة أن تدفع مليوناً من الجنيهات الاسترلينية بصفة تسوية نهائية للمشاكل المختلفة التى ظلت قائمة فى السنوات السابقة للتفاهم . وبرغم هذا كله لم تنقطع عوامل الاحتكاك ولكنها ناشئة عن اختلاف المحاسبين من جانب الطرفين فى تقدير صافى الأرباح ، ولهذا ظلت العلاقات مشوبة بالكدر والتوتر حتى عام ١٩٢٨ . وطبيعى أن تدقق الحكومة الايرانية فى مراجعة الحسابات وأن تحرص على استيفاء حقوقها كاملة

---

(١) من مميزات المؤسسات الاحتكارية انشاء الشركات التابعة (Siuraqsidy) وهى من وسائل الإحتكار والسيطرة على الإنتاج .

وألا تظهر أى قدر من التساهل مع المستغلين والمحتكرين الذين يجعلون صالحهم الذاتى الهدف الأول والأخير . نقول طبيعى أن تفعل حكومة إيران ذلك بعد أن صارت أمورها (بعد الاتفاقات السالفة الذكر) إلى تلك اليد القوية الحازمة ممثلة فى رئيس البلاد الأعلى سواء وهو فى الوزارة وزيراً أو رئيساً ، أم بعد ذلك وهو امبراطور للبلاد وصاحب السلطة العليا .

السعى الى اعادة النظر فى الامتيازات

قلنا إن حكومة الشاه عمدت إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية السياسية والقضائية التى كانت انتقاصاً حقيقياً من سيادة الدولة ، ولهذا رأت الحكومة الايرانية أن الوقت قد حان لمراجعة الامتياز الذى تتمتع به شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية .

ولم تكن المسألة بالسهولة التى يظنها البعض لأن وراء هذه الشركة حكومة انجلترا والامبراطورية بقواتها البحرية والبرية .

ولكن أثبتت الأحداث أن الارادة الوطنية الخالصة الحازمة قمينة أن تنال حقها — ولو بعد جهاد طويل — من براثن الاستعمار الاحتكارى الغاصب . وثمت أسباب متنوعة حملت الحكومة الايرانية على انتهاج هذا السبيل . فالعهد الجديد بطابعه الايرانى القومى وسعيه الخالص لاعادة مجد الدولة أشاع فى النفوس روحاً قومية عنيفة ، ومن مظاهر القومية أن تنفر نفوراً عنيفاً من الاحتكار الأجنبى ، وأن تسعى إلى الخلاص منه أو الحد من سيطرته ، بل وأكثر من هذا ، فإن هذا الاتجاه أول واجب عليها وإلا كانت سياسة وطنية بتراء . ولهذا نعجب كثيراً من أدعياء الوطنية الذين يمالئون الاحتكار ، بل ويدعونه إلى أوطانهم بحجة المساهمة فى تعميرها وإنهاضها ، وهى الفرصة التى يتلقفها حتى يتغلغل تحت هذا الستار الشفاف .

وقد أخذت إيران منذ بداية عهدها الجديد هذا تحذو حذو الدول الغربية ، وتقتبس ما يصلح لها من أسباب النهوض والارتقاء ، وتتعلم الأساليب الغربية ، وخرجت من هذا كله بنتيجة واضحة وهى أنها موضع استغلال قيل عنه إنه فريد فى بابه ، ولا مثيل له فى تاريخ الأزمنة الحديثة . وفضلا عن هذا رأت إيران أنها ليست

الوحيدة فى ميدان الكفاح ضد الاستغلال ، فتركيا الحديثة تحت قيادة أتاتورك المستنيرة الحازمة تحرص على ألا تمكن للأجانب فى بلادها ، والعراق الذى لم يحصل على استقلاله كاملا شاملا ، أعاد النظر فى الامتيازات الممنوحة لشركة البترول العراقية واستطاع تعديلها إلى حد ما .

غير أن المسألة ذات ناحية مالية لها أهميتها وخطرها ، فالعهد الجديد فى إيران تميز بنهضة إصلاحية شاملة لابد من مواصلتها ، وهذه الإصلاحات لا سبيل إلى الاضطلاع بها وإتمامها إلا بالأموال من موارد البلد العادية ، لا بطريق القروض الأجنبية التى تمكن للاستعمار .

ومن الطبيعى أن ترى الحكومة الإيرانية فى شركة الزيت سبيلا إلى الحصول على مقدار كاف من المال يسد بعض الحاجة ، وقد شاهدت أن نصيبها من الأرباح غير منتظم فى مقداره ، فتارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض ، الأمر الذى يؤثر تأثيرا خطيرا فى الإيرادات المنتظرة من هذا الباب ، فى الوقت الذى يجنى فيه الاحتكار أرباحا طائلة . حقيقة بلغ المتوسط السنوى لما تسلمته الحكومة الإيرانية ٧٠٨ر٦٦٧ من الجنيهات خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٩ / ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٧/١٩٢٩ ، ولكنه لم يكن منتظما كما قلنا ، وكما يتضح من الأرقام الآتية :

السنة	مقدار الحصة بالجنيهات
١٩٢٣	٤١١ر٠٠٠
١٩٢٦/١٩٢٧	١ر٤٠٠ر٠٠٠
١٩٢٧/١٩٢٨	٥٠٢ر٠٠٠

ونستطيع أن نبرر عمل الحكومة الإيرانية إذ رأت حصتها تهوى إلى ما دون النصف فى ظرف عام ، واحتجت على هذا العمل ، واتهمت الشركة بأنها تحاول تقييد الإنتاج لصالحها مما يعود بالضرر على الدولة ، ولكن الشركة أرادت التخلص فادعت بأنها تعانى أزمة عالمية فى أسعار البترول ، وأنها مضطرة بسبب هذه الظروف السائدة ، وبسبب الاتفاقات التى يتعين عليها عقدها مع الهيئات العالمية المشتغلة بإنتاج البترول

إلى تقييد الإنتاج مؤقتاً ، وإلا هبطت الأسعار إلى حد كبير ، وتأثرت أعمال الشركة .

الغاء الامتياز

دارت المفاوضات بين الطرفين منذ عام ١٩٢٨ وكان الهدف فى أول الأمر متعلقاً بطبيعة ومدى ماتطالب به الحكومة الإيرانية من ازدياد اشتراكها فى أمر الامتياز ، ولكن المفاوضات تحطمت لأن الشركة أبت أن تجيب الحكومة إلى غرضها من حيث تعديل شروط الامتياز بما يتفق مع وجهة النظر الإيرانية .

وفى أواخر سنة ١٩٣١ استؤنفت المباحثات على نطاق أضيق إذ كان الغرض المراد منها التفاهم على الطريقة التى يتم بها حساب أرباح الشركة . أما وقد انحصرت المفاوضة فى هذا الأمر ، وهو عرضى بطبيعة الحال بالنسبة إلى الموضوع الأساسى وهو شروط الامتياز المجحفة ، أمكن الوصول إلى اتفاق بعث بصورة منه إلى العاصمة الإيرانية لتنال المصادقة (٢٩ مايو سنة ١٩٣٢) .

وفجأة تحطمت الآمال ، وانهار البناء بأكمله إذ دخل فى الموضوع عنصر جديد كان له أثر حاسم ، إذ فى ٣ يونيه سنة ١٩٣٢ قدرت حصة الحكومة فإذا بها مبلغ ٣٠٦٫٨٧٢ جنيه ، فكان ذلك التقدير صدمة أذهلت الحكومة الايرانية حين شاهدت نصيبها ينحط إلى هذا الحد التافه إذا قيس بما كان عليه قبلا ، فهو ١٫٤٣٧٫٠٠٠ جنيه سنة ١٩٢٩ و ١٫٢٨٧٫٣١٢ سنة ١٩٣٠ .

أصبح المأزق غاية فى الحرج ولا بد من إيجاد مخرج منه ، فطلبت الحكومة من الشركة إيضاحاً وأن تعيد مراجعة الأمر . ويبدو أن صبرها قد نفد ، ولذا بعثت فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ إنذاراً للشركة تعلن فيه إلغاء الامتياز اعتباراً من ذلك التاريخ .

وجاء فى بلاغ الحكومة الايرانية أنه ليس لها غرض من هذا العمل سوى حماية المصالح الإيرانية ، وأردفت ذلك بقولها إنه إذا كانت شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية على استعداد — خلافا لما مضى — لأن تصون المصالح الإيرانية بالطريقة التى تتفق مع وجهة نظر الحكومة الإيرانية على أساس من النزاهة والعدالة ، ومع تقديم

الضمانات اللازمة التى تكفل صيانة تلك المصالح ، فإن الحكومة من ناحية المبدأ لا تجد لديها ما يحول دون منح الشركة المذكورة امتياز جديد .

مبدأ تغير الظروف

وواضح أن العدالة تؤيد الحكومة الإيرانية فى موقفها ومطالبها ، فهى لا تريد إلغاء الامتياز لتمنحه لشركة أخرى ، وإنما تريد من الشركة أن تراعى مصلحة البلد الذى تستغل موارده بطريقة شريفة ، وعلى أساس المساواة العادلة .

ومن الطبيعى أن تصر الدولة الإيرانية الجديدة على وجهة نظرها ، فقد زالت الظروف السابقة وجدّت أخرى تحتم إعادة النظر فى الامتياز ، ولماذا لا يكون لها هذ الحق المتواضع بينما سبق لروسيا السوفياتية أن أنكرت ديونها وتعهداتها التجارية والمالية قبل الدول الرأسمالية الأخرى ؟

لقد كانت إيران سنة ١٩٠١ دولة ضعيفة مهيضة الجناح يحكمها من لا يقدر المسئوليات الجسام إزاء مصالح البلاد ، ولم تمض سنوات قلائل حتى صارت البلاد منطقق نفوذ بين انجلترا وروسيا القيصرية ، وتعرضت حرمة أرضها للانتهاك خلال الحرب ، كما امتهنت كرامتها حين لم يسمح لوفدها بالدخول والاشتراك فى مؤتمر الصلح بباريس ، ولكن منذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٣٢ تغيرت الظروف تغيراً كلياً وأساسياً ، فالأسرة المالكة التى منح أحد أفرادها ذلك الامتياز المجحف قد أصبحت فى ذمة التاريخ ، وهذا انقلاب لايقل أهمية عما حدث في الروسيا ، ولم تعد إيران تلك الدولة الضعيفة إلى حد العجز بل أصبح لها جيش قوى حسن التدريب نسبياً يستطيع أن يصمد للاعتداء ، والعلاقات مع الروسيا وإن لم تكن ودية تماما إلا أنها لم تكن متميزة بروح العداء السافر والتحفز لانتهاز الفرصة ، بل بالعكس يهمها حدوث كل ما فيه إحراج لانجلترا الرأسمالية ، وأحوال إيران الداخلية تحسنت كثيراً واستتب فيها الأمن والنظام ، وأصلح الكثير من أحوالها الاقتصادية ، بفضل المستشارين من الدول الأخرى ، وإيران فى سنة ١٩٣٢ قد تخلصت من وطأة الامتيازات الأجنبية .

الموقف الدولى

وقد أحسنت إيران اختيار الوقت لعملها الجرىء ، فسنة ١٩٣٢ تمثل أشد فترات الأزمة الاقتصادية العالمية سوءاً وما ترتب على ذلك من اضطراب أحوال العالم الرأسمالى ، واليابان قد نفذت سياستها فى منشوريا وغادرت عصبة الأمم ولم تقم وزناً لانجلترا أو غيرها ، والموقف في أوربا مضطرب قلق فالنازية فى ألمانيا قد عظم شأنها وأصبح وصولها إلى مقاليد السلطة مسألة وقت .

وفى ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ اجتمع المؤتمر الدولى للنظر فى مشكلة التسليح ، والبحث فى الوسائل المؤدية إلى خفضه ، ولكن ما لبث أن بدا التباين بين وجهات نظر الدول المشتركة فيه ، ووضحت روح الشك المتبادل ، وصار فشل المؤتمر أمراً محققاً ولا مناص منه .

هذه الظروف الدولية التى أجملناها كانت عاملا شجع إيران على موقف التصلب إزاء الشركة ، ثم محاولة إلغاء الامتياز أخيراً .

تدخل الحكومة الانجليزية

ردت الشركة على الحكومة منكرة قانونية تصرفها هذا ومشروعيته ، فكان الجواب أن القرار نهائى ولا نكوص عنه . وهنا أصبح لامفر من انتقال الأمر إلى الميدان السياسى ، فأرسلت الحكومة البريطانية فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مذكرة شديدة اللهجة أعلنت فيها أنها تعد إلغاء الامتياز خرقاً للتعهدات وهو أمر لاتسمح به ولا تقره مطلقاً ، ثم طالبت إيران بسحب الانذار فى الحال وإلا أصبحت فى حل من « اتخاذ كافة الإجراءات المشروعة » لحماية مصالح الشركة « العادلة التى لايتازع فيها أحد » ثم أنذرت الحكومة الإيرانية بأنها لن تحتمل مطلقاً أى ضرر يصيب الشركة أو مبانيها أو عملياتها بأى حال من الأحوال . ولم تعبأ حكومة إيران بهذا التحذير أو الانذار وأرسلت رداً شديداً على المذكرة ، فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن بعثت بأخرى فى ٨ ديسمبر وأعلنت فيها أنه إذا ظلت الحكومة الايرانية ترفض سحب قرارها بإلغاء الامتياز فى خلال أسبوع واحد من هذه المذكرة

فلن يكن أمام الحكومة البريطانية سوى أن ترفع أمر عمل الحكومة الإيرانية إلى محكمة العدل الدولية الدائمة للنظر فى قانونية هذا العمل (حسب المادة الاختيارية)

أجابت الحكومة الإيرانية منكرة اختصاص المحكمة فى النظر فى هذا الأمر ، واتهمت حكومة إنجلترا بأنها تعمد إلى التهديد ، ثم صرحت بعزمها على إحالة الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم .

رفع الأمر إلى المجلس وعين المسيو بنيس مقرراً فى الموضوع ، وقد استطاع الرجل إقناع الطرفين بالاتفاق فيما بينهما ، وتم هذا فى ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ وصادق عليه البرلمان الايرانى فى ٢٨ مايو والشاه فى اليوم التالى وأصبح نافذ المفعول المفعول منذ ذلك التاريخ .

ماذا كسبت ايران من الاتفاق الجديد

كان الاتفاق كسبا كبير للدولة الإيرانية كما يتضح من التعديلات التى أدخلت على عقد الامتياز الأصلى ، مما سنورده مع الإيجاز .

أولا — خفضت المساحة التى يشملها الامتياز إذ اقتصرت على النصف الجنوبى من المساحة الأصلية ، ومعنى هذا ازدياد الجهات التى تستطيع الحكومة الإيرانية فيما بعد أن تتصرف فيها بمنح امتيازات محلية أخرى أو باستغلال المنافسة بين الشركات المختلفة التى تسعى وراء استثمار موارد زيت البترول . وكانت الشركة حسب عقد الامتياز الأصلى قد حصلت بطريقة غير مباشرة على منع المنافسة من جانب الغير وذلك باحتكار إنشاء الأنابيب إلى الساحل الجنوبى ، فجاءت المادة الثالثة من الاتفاق الجديد ملغية هذا الاحتكار مما يقوى مركز الحكومة إزاء الشركة .

ونص الاتفاق على أن تعمل الشركة فى منطقة الامتياز المخصصة على توسيع نطاق أعمالها . وتعهدت الشركة (المادة التاسعة) أن تبدأ فى الحال عمليات إنتاج وتكرير زيت البترول فى ولاية كرمنشاه بالإضافة إلى عملياتها السابقة فى ولاية خوزستان .

ثانياً — تقرر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٣ أن تأخذ الحكومة أربعة شلنات عن كل طن تبيعه الشركة للاستهلاك المحلى أو للاصدار من البلاد ،

على أن تتعهد الشركة ألا تنقص حصة الحكومة من ٧٥٠,٠٠٠ جنيه فى السنة ، وزيادة على هذا تحصل الحكومة على ٢٠ ٪ من أرباح الشركة بعد استيلاء المساهمين على مبلغ أولى (حددت قواعده في الاتفاق) ومقابل هذا كله تمتنع الحكومة الإيرانية عن الإصرار على حد أدنى من الإنتاج .

ثالثا — بعد انقضاء ستين عاما تؤول كافة ممتلكات الشركة إلى دولة إيران .

رابعاً — قصرت حقوق الاستغلال (كما كان الحال قبلا) على زيت البترول . وعلى الشركة أن تضع تحت تصرف الحكومة الإيرانية كافة ما قد تحصل عليه من معلومات بشأن الموارد الطبيعية الأخرى فى منطقة الامتياز (المواد ١٢ — ١٤) .

خامسا — تتعهد الشركة بأن تختار العمال الحاذقين والهيئة الفنية والتجارية من الرعايا الايرانيين إذا توافر هؤلاء ، أما العامل غير الفنى فيجب أن يكون من إيران خاصة (المادة ١٦) . وتتعهد الشركة بأن تنفق كل سنة ١٠,٠٠٠ جنيه فى بريطانيا على تعليم بعثات من الإيرانيين تعليما فنياً يتصل بصناعة الزيت ، كما تقدم الشركة على نفقتها الخاصة كافة الخدمات والأجهزة الصحية فى أراضيها ومعاملها ومبانيها بإيران (المادة ١٧) .

سادسا — فيما يختص بالاستهلاك المحلى من البترول تقدم الشركة سعراً ملائماً بوجه خاص (١٨) .

سابعا — تسلم المدفوعات السنوية عن سنتى ١٩٣١ ، ١٩٣٢ على أساس الاتفاق الجديد .

أما المنازعات المالية المتعلقة بالمسائل التفصيلية فتقرر تسويتها بمبلغ إجمالى قدره مليون جنيه .

وهكذا وفقت الحكومة الايرانية بحزمها وإخلاصها وحسن تصرفها إلى تعديل الامتياز المجحف ونالت شروطا طيبة نوعا إذ لم يكن من الميسور إذ ذاك الاصرار على إلغاء الامتياز ، كما أنها لم تكن تعتزم ذلك تماما كما أشرنا إلى ذلك فى أول الأمر .

شركة البترول الانجليزية الايرانية والاتفاق الجديد:

ينبغى ألا يتبادر إلى الذهن أن شروط الامتياز الجديد ليست فى صالح الشركة مطلقاً . حقيقة تنازلت الأخيرة عن الكثير من حقوقها ولا نشك إلا أن للوقف الدولى المضطرب إذ ذاك وتحفز الشركات الأمريكية لاستغلال مثل هذا الاختلاف وتأييدها الأدبى والسرى للحكومة الإيرانية — نقول إن هذا كله كان له دخل فى موقف التصلب الذى اتخذته الحكومة إزاء الشركة من قبل . ولكن برغم هذا جميعه ، فقد خرجت الشركة الإنجليزية من الاتفاق الجديد بمغانم لها قيمتها وخطرها بالنسبة إلى المستقبل .

(١) منح الشركة حق التنازل عن الامتياز بإخطار قبل الميعاد المطلوب بسنتين (المادة ٢٥) وإلا أصبح الامتياز سارياً لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٣ وبما أنه لم يكن من المنتظر أن تعمد الشركة إلى هذا الإجراء ، كان النص المشار إليه بمثابة امتداد بطريقة غير مباشرة لامتياز دارسى لمدة ٣٢ سنة أخرى . وهذا كسب يبرر الالتزامات التى تعهدت بها الشركة قبل حكومة إيران . وإذا لم تتنازل الشركة عن الإمتياز سرى لغاية التاريخ السالف الذكر إلا إذا قررت لجنة تحكيم إلغاءه بسبب عدم وفاء الشركة بشروط الاتفاق . وأهم المسائل التى تعد إخلالا من جانب الشركة عدم المبادرة بدفع أى مبلغ تحكم به محكمة التحكيم وذلك فى ظرف شهر من دعوتها إلى الدفع ، أو الإخلال بمعنى تصفية أعمال الشركة ، وفيما عدا ذلك ليس للحكومة الإيرانية أن تلغي الامتياز ، كما لايجوز تغيير نصوصه بأي عمل إدارى أو بالتشريع (المادة ٢١) .

(٢) وثمت كسب آخر وهو إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية أو أى نوع من الضرائب على صادراتها من البترول وارداتها من كافة المواد اللازمة لعملياتها التى تضطلع بها فى إيران . ويسري هذا الإعفاء أيضاً على ماتستورده الشركة من المهمات الطبية والأجهزة الصحية (المادة ٦) .

(٣) أعفيت الشركة كذلك (المادة ٨) من الإلتزام بتسليم ماتحت يدها من

عملة أجنبية للحكومة الإيرانية ، وهذه ميزة جديدة لها أهميتها بالنسبة إلى الشركة .

(٤) تعفى الشركة خلال السنوات الثلاثين الأولى (المادة ١١) من جميع الضرائب الأهلية أو المحلية التى تفرض فى إيران ، وذلك مقابل مبلغ إضافى يزاد على حصة الحكومة عن كل طن والمنصوص عليها فى المادة العاشرة . وتكون الزيادة على الشكل التالى :

المدة	عن الطن الواحد
(١) السنوات الخمس عشرة الأولى	٩ بنس عن الـ ٦٠٠٠٠٠٠ طن الأولى و ٦ بنس عن كل طن بعد هذا الرقم مع ضمان حد أدنى قدره ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه فى السنة .
(٢) السنوات الخمس عشرة الثانية	شلن عن الـ ٦٠٠٠٠٠٠ الأولى و ٩ بنس عما بعد ذلك مع حد أدنى قدره ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه فى السنة .
(٣) السنوات الثلاثين الثالثة لعام ١٩٩٣	يعمل ترتيب خاص بهذه الفترة بمقتضى اتفاق يتمه الطرفان قبل تلك السنة .

وهكذا استطاعت إيران الحديثة أن تحد إلى درجة لا بأس بها من ذلك الاحتكار الانجليزى باستغلال موارد البلاد البترولية . والآن تطالب الحكومة الايرانية بزيادة حصتها ولكن لم تؤد المباحثات إلى أية نتيجة ايجابية بعد .

تضرم أعمال الشركة

بعد هذا التفاهم الذى حللنا أسبابه ومظاهره ومختلف نواحيه سارت الشركة فى طريق التقدم المطرد واتسع نطاق أعمالها وبخاصة خلال سنوات الحرب الإمبريالية الثانية . ونرى من المستحسن أن نورد خلاصة للتقرير المقدم إلى الجمعية العمومية عن سنة ١٩٤٤ إذ أنه يلقى ضوءاً كبيراً على مركز هذه الشركة قبيل انتهاء الحرب ، وهو مركز زاد قوة وتدعيما منذ ذلك التاريخ .

(١) الأرباح :

استهل التقرير ببيان أن حساب الأرباح الكلية يدل على زيادة بالنسبة إلى ما كان عليه سنة ١٩٤٣ . وقد خصص مبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه لاحتياطى الأسهم الممتازة وتقرر توزيع ربح نهائى قدره ١٥ ٪ .

(٢) الانتاج :

كان إنتاج إيران من الزيت خلال سنوات الحرب كالآتى :

السنة	الانتاج (بالأطنان)
١٩٣٩	٨ر٣٠٩ر٧٠٧
١٩٤٠	٨ر١٦٧ر٢٨٦
١٩٤١	٥ر٤٢٢ر١٠٢
١٩٤٢	٨ر٢٨٥ر٠٨٩
١٩٤٣	٨ر٨٧٨ر٦٨٩
١٩٤٤	١١ر٥٢١ر٥٥٥

ثم قال التقرير « أشرت فى العام الماضى إلى سياسة الحلفاء التى أملتها الضرورة الناجمة عن النقص فى عدد ناقلات الزيت مما اقتضى امداد مراكز الاستهلاك من أقرب مواطن الانتاج ، وبدا أثر هذه السياسة واضحاً فى انتاج إيران سنة ١٩٤١ بصفة خاصة ولكن جاء الغزو اليابانى لجزر الهند الهولندية وبورما فى أوائل سنة ١٩٤٢ مما أدى إلى قطع موارد هذه الجهات ، وأصبح الخليج الفارسى أقرب منبع يحصل منه الحلفاء على مطالبهم للقيام بالحملات فى الشرق الأوسط والشرق . وقد كانت المبيعات عام ١٩٤٤ أعلى منها فى أى سنة سابقة خلال تاريخ الشركة .

ومعظم الزيت الخام من هافت كل ومسجد سليمان . أما حقل الزيت فى كاش ساران والذى بدأ العمل فى تنمية استغلاله عند ابتداء الأعمال الحربية فقد أمكن وصله منذ ذلك الوقت بمعمل التكرير فى عبادان بواسطة أنبوبة . وقد أجريت أعمال كشف عن البترول فى أغا شارى منذ سنة ١٩٣٩ أثبتت وجود موارد كافية وبدأ الانتاج فى هذه المنطقة سنة ١٩٤٣ .

(٣) معمل التكرير فى عبادان :

كان انتاج المعمل خلال السنوات الأولى من الحرب دون طاقته ، ولكن حدثت زيادة كبيرة مطردة منذ سنة ١٩٤٣ بحيث استلزم الأمر زيادة معمل طاقته ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ طن فى السنة . وتقدمت كذلك عمليات استخراج بنزين الطائرات من بترول إيران تقدماً واسع النطاق ، بحيث يبلغ الإنتاج الآن ١٫٢٥٠٫٠٠٠ طن فى السنة . وقد أدت هذه المطالب الضخمة الملقاة على عاتق الشركة إلى ازدياد عدد مستخدميها من ٣٠٫٠٠٠ إلى ٦٥٫٠٠٠ .

(٤) معمل التكرير فى حيفا :

ثم أشار التقرير بعد ذلك الى معمل التكرير المقام فى ميناء حيفا وكيف أنه عالج ٣٫٢٨٢٫٠٠٠ طن من بترول العراق وذلك خلال سنة ١٩٤٤ وقد بلغ انتاجه ١٢٫٧٧٠٫٠٠٠ طن منذ أواخر سنة ١٩٣٩ حتى ذلك التاريخ .

(٥) ثم عرض التقرير لمسألة احتياطى البترول فقال إن مقاديره كبيرة وافية كما يستدل من الأبحاث التى أجريت على يد الخبراء والمختصين .

(٦) ناقلات الزيت :

كان عدد سفن أسطول الشركة قبل نشوب الحرب ٩٣ من السفن التى تمخر عباب المحيطات وحمولتها ٩٨٠٫٠٠٠ طن ولكن خسرت الشركة ٤٤ سفينة بسبب اعتداءات العدو غير أنها تمكنت بواسطة البناء والشراء من تعويض جانب من النقص بحيث أنه فى ختام سنة ١٩٤٤ بلغ عدد سفن الأسطول ٦٩ سفينة حمولتها ٧٥٨٫٠٠٠ طن . وتعتزم الشركة مواصلة أعمال الإنشاء والتجديد بحيث يتوافر لها قريباً عدد كاف من السفن لنقل الجانب الأكبر من منتجاتها .

الانتاج ومراكزه

تضم إيران ستة حقول رئيسية تقع عند سفوح جبال زاجروس ، على هيئة قوس يمتد حوالى ١٨٠ ميلا من جزيرة عبادان حيث يصب شط العرب فى الخليج الفارسى.

ولقد تطور الإنتاج عاما بعد آخر تبعاً لما كانت تسفر عنه الأبحاث من كشوف جديدة . ولقد كان مقدار الإنتاج ٣٥٤ر٠٠٠ طناً متريا عام ١٩١٤ ، فأصبح ٨ر٣٠٩ر٠٧٠٧ طناً عند نشوب الحرب العالمية الثانية ، ثم هبط بسببها إلى ٨ر١٦٧ر٢٨٦ سنة ١٩٤٠ ، ٥ر٤٢٢ر١٠٢ سنة ١٩٤١ ، إلا أنه أخذ يتزايد بعد ذلك باطراد كلما تحسن موقف النقل البحرى بالنسبة إلى الحلفاء ، حتى وصل إلى ٢٥ر٢٧٠ر٠٠٠ طناً سنة ١٩٤٨ و ٢٧ر٢٤٠ر٠٠٠ طناً فى السنة التالية ، وبهذا صارت إيران على رأس دول الشرق الأوسط ، ورابعة دول العالم المنتجة للزيت .

ولقد زاد الإنتاج فى هذا العام (١٩٥٠) فصار متوسطه اليومى ٦٤٥ر٤٠٠ برميل فى الربع الأول و ٦٨١ر٠٠٠ برميل فى الربع الثانى ، ومعنى هذا زيادة قدرها ٢٢ ٪ بالنسبة إلى عام ١٩٤٩ .

والجدول التالى (ص ١١٢) يبين الحقول الرئيسية ومواقعها وإنتاجها .

معامل التكرير

وهناك شبكة من الأنابيب لنقله من الحقول إلى عبادان حيث يقوم أعظم معامل التكرير فى العالم ، ويقوم هذا المعمل بتكرير حوالى ٧٥ ٪ من الانتاج ، أما الباقى فينقل خاما إلى الخارج .

معامل التكرير فى إيران

اسم الشركة	الموقع	الطاقة اليومية بالبراميل	الحالة
الأنجلو ـ إيرانية	عبادان	٥٠٠ر٠٠٠	عامل
كرمنشاه للبترول (من شركات الأولى التابعة)	كرمنشاه	٢ر١٠٠	عامل

جدول حقول البترول الإيرانية

إسم الإقليم والحقل	سنة الكشف	عدد الآبار المنتجة في ختام عام ١٩٤٨	الإنتاج من الزيت الخام بالبراميل يوميا ختام سنة ١٩٤٨	الإنتاج من الزيت الخام بالبراميل سنة ١٩٤٧	الإنتاج من الزيت الخام بالبراميل سنة ١٩٤٨
إقليم فارس					
كاش ساران	١٩٣٧/١٩٢٨	٣	٣٩ر٠٠٠	١٣ر١٤٢ر٢٠٠	١٤ر٨١٤ر٠٠٠
إقليم كرمنشاه					
نفط شاه (١)	١٩٢٣	٢	٣ر٥٠٠	١ر٠٤٤ر٣٠٠	١ر١٦٥ر٠٠٠
إقليم خوزستان					
أغا شارى	١٩٣٨/١٩٣٧	١٥	٢٠٠ر٥٠٠	٤٥ر٧٠١ر٢٠٠	٦٨ر٦٤٤ر٠٠٠
هافت كل	١٩٢٨	٢٣	٢٠٨ر٠٠٠	٦٨ر٨٨٤ر٩٠٠	٧٥ر٧٩٥ر٠٠٠
لالى	١٩٤٦	٣	١٣ر٠٠٠	١٨ر٣٠٠	٢ر٩٦٣ر٠٠٠
مسجد سليمان	١٩٠٨	٢٩	٧٥ر٠٠٠	٢١ر٢٦١ر٣٠٠	٢٥ر٧٥٠ر٠٠٠
نفط صفد	١٩٣٨/١٩٣٤	٢	٣ر٠٠٠	٤ر٩٤٥ر٧٠٠	١ر٢١٤ر٠٠٠

(١) على مقربة من الحدود الإيرانية العراقية

obeikandl.com

الفصل التاسع

الزحف الأمريكى على البترول

فى الشرق الأوسط

مذكرات امريكية

لمست الولايات المتحدة روح التوسع السافر خلال انعقاد مؤتمر الصلح على إثر هزيمة ألمانيا وحلفائها ، ورأت تهافت الشركات الإنجليزية والمصالح المالية الفرنسية على اقتسام بترول الشرق الأدنى بصفة خاصة .

فى مثل هذا الجو اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكى قراراً فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ يطلب فيه من رئيس الجمهورية بيانات عن مدى القيود المفروضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الرعايا الأمريكيين الساعين وراء البترول ، وذلك من جانب دول فرنسا وبريطانيا العظمى وهولندة واليابان أو أية دولة أخرى ، أو البلاد التابعة لها وكان السبب المباشر فى هذا القرار ما حدث من إلقاء القبض على أمريكى يقوم بالبحث عن البترول على ساحل البحر الميت (أكتوبر ١٩١٩) وكان القائد الإنجليزى وحاكم فلسطين فى هذا الوقت هو الذى أصدر ذلك الأمر .

ولكن الحقيقة أن مناورات الدول والشركات فتحت أعين الأمريكيين على ما يدبر فى الخفاء وأثارت قلقهم ومخاوفهم ، وخشوا أن ينتهى الأمر بإبعادهم عن هذا المجال المليء بالاحتمالات المتعددة الجوانب ، وقد ترتب على هذا الشعور أن بعث السفير الأمريكى دافيس بمذكرة قوية حازمة اللهجة إلى اللورد كرزون ، أشار فيها إلى الأثر السيء الذى أحدثه فى نفس الجمهور الأمريكى ما ترامى إليه من أنباء عن إقدام بريطانيا العظمى فى البلاد الواقعة تحت انتدابها على أن تخص مصالح الزيت البريطانية بامتيازات لم تمنح مثلها للشركات الأجنبية ، وأضافت المذكرة أن بريطانيا كانت تعد العدة فى هدوء للانفراد بموارد الزيت فى تلك المناطق .

وأخيراً طالبت بتطبيق مبدأ سياسة الباب المفتوح ، وأكدت حق الولايات المتحدة فى أن تشترك فى أية مباحثات تدور بشأن امتيازات البترول . أرسلت المذكرة فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ ومر وقت دون تسلم رد عليها ، وفى هذه الأثناء لاحظ السفير نشر اتفاق سان ريمو ، وقد جاء في المادة السابعة منه بشأن إقليم الجزيرة ما يأتى :

« تتعهد الحكومة البريطانية أن تمنح الحكومة الفرنسية أو من يمثلها ٢٥ ٪ من صافى إنتاج الزيت الخام بأسعار السوق السائدة التى قد تحصل بها حكومة جلالة الملك من حقول زيت أرض الجزيرة وذلك فى حالة ما إذا كان استثمارها من جانب الحكومة ، أما فى حالة استخدام شركة بترول خاصة لاستغلال حقول زيت أرض الجزيرة فإن الحكومة البريطانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية نصيباً قدره ٢٥ ٪ من أسهم مثل هذه الشركة . والثمن الذى سيدفع لمثل هذا الاشتراك لا يزيد عما يدفعه المشتركون الآخرون فى شركة البترول المذكورة . ومن المفهوم أن شركة البترول المذكورة ستكون تحت الإشراف البريطانى الدائم » . . . وقد كان هذا الاتفاق داعياً إلى مذكرة جديدة أكد فيها السفير الامريكى المبادىء التى سبق له الإدلاء بها ، ونوه بأن اتفاق سان ريمو يعد خرقا لها لأنه يكسب فرنسا معاملة تفضيلية .

إزاء هذا أرسل اللورد كرزون رسالة يؤكد فيها أنه لم تمد أنابيب ولم تنشىء معامل تكرير مطلقاً ، وأما الخطوط الحديدية التى مدت ، والأرصفة التى بنيت فيها فهى لأغراض عسكرية بحتة ، وأشار بعد ذلك إلى أن إنتاج الإمبراطورية البريطانية من البترول عبارة عن ٢٫٥ ٪ من الإنتاج العالمى (أو ٤٫٥ ٪ إذا ما أضيف إليه زيت إيران) . ومما له مغزى فى الرد الإنجليزى قوله بأن الهدف هو الحصول على رواسب بترول الجزيرة للدولة العربية المزمع إنشاؤها في المستقبل ، وفقاً للتنظيمات التى وضعت فى معاهدة الصلح مع تركيا (سيفر) وحسب نصوص الانتداب . ولا شك أن هذه الإشارة أريد بها إخفاء نيات انجلترا الحقيقية وأطماعها . أما عن موضوع معاملة فرنسا فقد ذكر الرد أن هذا إجراء يتفق مع التفسير الذى ارتضته الولايات المتحدة دائماً لنص « الدولة الأولى بالرعاية » فى المعاهدات .

وفى مذكرة ثانية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ أكد اللورد كرزون لحكومة الولايات المتحدة أنه ليس لدى انجلترا النية مطلقاً بشأن احتكار كل حقول البترول التى تشير إليها نصوص اتفاق سان ريمو ، ثم صرح بأن المطالب البريطانية مشروعة ولها ما يسوغها لأنه فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٤ أبلغ الصدر الأعظم السفير البريطانى بالآستانة فى مذكرة رسمية أن وزارة الماليـة التركية قد قبلت تأجير حقول البترول التركية فى ولايتى الموصل وبغداد إلى شركة البترول التركية مع احتفاظ وزارة المالية بالحق فى تحـديد نصيبها فى المشروع وشروط التعاقد فيما بعد . أما عن المصالح التى كانت لألمانيا فى الشركة المذكورة فقد أشارت المذكرة إلى أن هـذه المصالح قد انتقلت إلى بريطانيا العظمى .

خطة الولايات المتحدة :

هذه المذكرات الدبلوماسية المتبادلة تلقى ضوءاً كبيراً على خطة الولايات المتحدة وأهدافها . لقد كانت الدولة قبلا قليـلة الاهتمام ببترول الجزيرة . ولـكنها الآن أخذت تدخل فى الصراع بطريقة إيجابية ، والسر فى هذا أن عوامل مختلفة قد جدت . فهى قد تعلمت من الحرب كيف عظم استخدام البترول محل الفحم فى الأساطيل الحربية والتجارية وتوقعت سيادة هذا النوع الجديد من الوقود فى مختلف وسائل النقل وقدر بعض المختصين أن آبار الجزيرة غنية بهذا المعدن . وتنبأ جماعة من العلماء بقرب نفاذ البترول من الولايات المتحدة فى ظرف مدة وجيزة ، ورأى الأمريكيون كيف تسعى انجلترا إلى السيطرة على منابع الشرق الأوسط بتمامها تقريبا . وأخيراً نشطت المصالح الرأسمالية الأمريكية فى منافسة المصالح البريطانية فى مختلف الجهات ، ولا ريب أنها حملت حكومة الولايات المتحدة على هـذا المسعى صيانة لمصالحها وخدمة لأغراضها .

لقد اعتزمت الولايات المتحـدة النزول إلى ميدان حرب البترول فى الشرق الأوسط ، وقد وردت العبارة الآتية فى المذكرات التى تبادلتها الحكومتان الأمريكية والبريطانية « لا يمكن تجاهل الحقيقة بأن موارد الجـزيرة المشهورة أثارت اهتمام الرأى العام فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والبلاد الأخرى » وذلك لأنها

ذات أهمية فى الحياة الاقتصادية» . لقد كانت هذه العبارة على إيجازها تحذيراً وإنذاراً للدول الأخرى المعنية بشئون بترول الشرق الأوسط ، وبخاصة انجلترا صاحبة النفوذ الغالب فيه .

اتفاق بين المصالح البترولية فى البلدين :

ويبدو أن الحزم الذى أبدته الولايات المتحدة أثار قلق انجلترا ولذا نرى السير جون كادمان Sir John kadman المستشار الفنى لشركة الزيت الإنجليزية الفارسية وصاحب السلطان المطلق فى شئون بترول الإمبراطورية البريطانية خلال الحرب يتوجه إلى الولايات المتحدة فى عام ١٩٢٠ — ١٩٢٢ بقصد التفاهم . وقد انتهى الأمر بعقد اتفاق — بإيعاز الحكومة البريطانية — سلمت بمقتضاه الشركة المشار إليها نصف نائها فى أسهم شركة البترول التركية إلى شركة ستاندارد أويل الأمريكية .

هكذا تفاهمت المصالح الإنجليزية والأمريكية ، واستمر ما يعرف باتفاق الخط الأحمر نافذ المفعول بين الطرفين ، ولكن لم يحل مطلقاً دون المنافسة بينهما . وهنا نجد أن المصالح الانجليزية كانت تتمتع بالتأييد والرعاية من جانب حكومتها فى بلدان الشرق الأوسط ، غير أن الشركات الأمريكية كانت أعظم نشاطاً وأحسن استعداداً وأقوى من الناحية المالية ، ولهذا أخذت تتغلغل أولا فى مناطق أخرى من هذا الإقليم متبعة الطريق السلمى ، كشبه الجزيرة العربية وتركيا ومصر .

بدء تغلغل الشركات الامريكية فى الشرق الاوسط :

كانت انجلترا تملك فى أول الأمر حقوقا وامتيازات بصدد استثمار موارد البترول الموجودة فى بعض أنحاء المملكة العربية السعودية . ولكننا نلاحظ أمراً عجيباً ألا وهو إقدامها على التنازل عن هذه الحقوق ، وذلك فى أوائل العقد الرابع من القرن الحالى . وقد تضاربت الآراء فى تعليل هذا العمل . فقيل من جهة أن أصحاب المصالح من الإنجليز لم يصلوا إلى نتائج سريعة حاسمة بحيث خيل إليهم إن هذه الجهات غير صالحة للاستثمار وأنهم يبذلون جهوداً عابثة خير لهم أن يركزوها فى مناطق أخرى ، وعلل البعض الأمر بأن الإنجليز لم يقوموا حقيقة بأبحاث

ودراسات علمية وافية مما حمل على الاعتقاد السالف الذكر بشأن فقر شبه الجزيرة . وهناك من يزعم بأن هذا التنازل إنما كان جزءاً من تفاهم تم بين أصحاب المصالح العالمية الإنجليزية والأمريكية . وعلى كل حال لابد أن هناك أمراً خفياً لم يكشف عنه بعد ، وأن على المستقبل أن يزيح الغطاء عن هذا السر الغامض ، لأن من الصعب أن نرى الرأسمالية البريطانية تتنازل عن حقوق لها فى جهات تبشر بخير فى المستقبل ، والمعروف عن الرأسمالية أنها تعنى دائماً بالموارد الكامنة التى يمكن استغلالها فى مستقبل الأيام إذا توافرت الظروف الملائمة من فنية ومالية وخلافها .

وقد حاولت مصالح مالية ألمانية ويابانية أن تحصل على امتيازات بترولية فى هذا المكان ولكنها لم توفق فى هذا السبيل ، وصارت الغلبة للمصالح الأمريكية . فمن جهة نجد أن حكام البحرين والإمارات الصغيرة على ساحل الخليج الفارسى فى حالة حماية بريطانية ، ولا يستطيعون منح أية امتيازات دون موافقة الحكومة البريطانية .

وما كان من المستطاع والحالة هكذا أن ينجح الألمان واليابانيون ، ومن جهة أخرى لم يكن من المنظور أن يوفق الأخيرون أيضاً فى المملكة العربية السعودية التى حرصت دائماً على أن تكون علاقاتها بالدول الأنجلو سكسونية ، وبخاصة انجلترا ودية . ولا نشك أن هذا الاتجاه يتنافر مع منح امتيازات لدول يعد وجودها فى هذه المناطق خطراً على سلامة المواصلات البريطانية وأمن الإمبراطورية . وفضلا عن هذا كان لأمريكا مزايا ظاهرة ألا وهى ادعاؤها على الدوام بأنها دولة بعيدة كل البعد عن الأطماع الاستعمارية وأن تاريخها يؤيد ذلك (وإن تناسى الناس كيف حاربت الولايات المتحدة الأسبان وانتزعت منهم جزر الفلبين وأنزلت جيوشها فى تلك الجزر بعد أن وعدت زعيمها بمساعدته على الاستقلال) . وتبدو أهمية هذا الإدعاء إذا ذكرنا أنه فى الوقت الذى نشطت فيه الشركات الأمريكية للبحث عن البترول فى البحرين وشبه الجزيرة العربية . كانت اليابان قد اعتدت على منشوريا وأخذت تستعد لتحقيق مآربها فى بقية أنحاء الصين ويلاحظ من جهة أخرى أن الشركات الأمريكية الغنية بمواردها المالية قادرة على إنفاق الأموال بسخاء وعن سعة ، كما أنها وعدت بالقيام بإصلاحات زراعية واسعة النطاق . ولهذا نجد أن ولاة الأمور فى المملكة

السعودية وجدوا فى العروض الأمريكية فرصة طيبة للحصول علي مقدار كبير من المال فضلا عما يتوقعونه من استصلاح آلاف الأفدنة من الصحراء المجدبة وتحويلها إلى أراض زراعية تنتج مختلف المحصولات .

فى سنة ١٩٣٠ نالت شركة ستاندارد أويل بكاليفورنيا عن طريق شركتها التابعة « شركة بترول البحرين » حق البحث عن البترول واستنباطه فى الجزر الثلاث التى يتكون منها أرخبيل البحرين ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح إنتاج هذه الجزر كله ملكا لشركة بترول البحرين ، وكذلك وجهت الشركات الأمريكية اهتمامها إلى لبنان حيث قيل بوجود مقادير من الزيت فى بعض جهات هذا القطر .

أما فى تركيا فقد كانت الحكومة الجمهورية تقوم بأبحاث جيولوجية فى مناطق مختلفة من البلاد وطلبت بعض الشركات الأمريكية الترخيص لها بإجراء أعمال التنقيب والاستغلال ، مقابل أن تضع ثلثى الإنتاج تحت تصرف الحكومة التركية .

ولكن توسع إمبريالية الريت الأمريكية بلغ أقصاه ونجح نجاحاً باهراً فى المملكة العربية السعودية ، فقد توجه إلى الحجاز عدد كبير من الأمريكيين بصفتهم خبراء فى شئون الزراعة ، ولكنهم كانوا فى الحقيقة وكلاء بعثت بهم شركة ستاندارد أويل ، وحصلت الشركة على أول امتياز فى سنة ١٩٣٥ فى قسم كبير من إمارة الحسا على ساحل الخليج الفارسي حيث تقوم بالاستغلال شركة California Arabian Standard Oil التى مدت أنبوبة إلى ميناء القطيف حيث أقامت فيه معامل كبيرة للتكرير ، وتحصل الحكومة السعودية مقابل هذا على إتاوة فضلا عن مقدار معين من البنزين . وفى سنة ١٩٣٥ نفسها حصلت شركة Standard Oil of Arabia علي امتياز آخر على ساحل البحر الأحمر فى العسير والحجاز .

ومنذ سنة ١٩٤٠ قامت بعثات جيولوجية كثيرة قوامها العلماء والمهندسون والخبراء الأمريكيون ، وبعضها لحساب الحكومة الأمريكية ، والبعض الآخر على نفقة الشركات ، بأبحاث ودراسات منتظمة على نطاق واسع فى مختلف أرجاء المملكة العربية السعودية .

وقد أسفرت هذه الجهود عما يبرر ما تكلفته من جهد ومال ، إذ أمكن

الاهتداء إلى حقول بترولية غنية إلى حد بالغ ، ولكن لم يسبق استغلالها . وهذه الحقول واقعة فى مساحة واسعة فى شمال غربى شبه الجزيرة ، وتمتد من شبه جزيرة سيناء حتى المدينة المنورة .

وفى يوليه سنة ١٩٤٢ تنازلت بريطانيا عما لها من حقوق وامتيازات فى الجهات الواقعة على ساحل البحر الأحمر .

ولقد سبق أن ذكرنا أن استغلال البترول تقوم به شركة آبار الزيت الانجليزية المصرية فى مساحة قدرها ٢٦٠٠٠ كيلو متر مربع ، غير أنه فى عام ١٩٣٧ نجد شركات أمريكية تحصل على امتيازات فى منطقة واسعة مساحتها ٦١٠٠٠ كيلو متر مربع ، وذلك فى شرقى قناة السويس .

إذا أخذنا هذه الحقائق فى الاعتبار ، وذكرنا إلى جانبها اشتراك المصالح المالية الأمريكية فى بترول العراق ، أمكن أن نقول أن هذه المصالح تسيطر بالفعل على الشطر الأعظم من بترول الشرق الأوسط (١) . ولقد علقت مجلة Oil Forum فى عددها الصادر فى يناير سنة ١٩٥٠ على أهمية شركات البترول الأمريكية بالشرق الأوسط فقالت (٢) :

« لقد هيأت — أى الشركات — للولايات المتحدة حصونا سياسية واستراتيجية تتجه نحو قلب العدوان والتسرب الشيوعيين . ولقد زادت رؤوس أموالها المستثمرة فى الامتيازات والممتلكات من مجرد ٢٧٨ر٠٠٠ دولار سنة ١٩١٨ إلى ما يقرب من ٣٥٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٤٩ . وفى خلال العامين الأخيرين فقط أصاخت مجموعات من شركات البترول الأمريكية المستقلة السمع لنداء الدولة وذلك باستثمار ما يزيد على ٢٥ مليوناً من الدولارات فى تنمية موارد البترول بالخليج الفارسى » .

---

(١) لعل إيران البلد الوحيد الذى عجزت فيه عن نيل بعض الأسهم وذلك لأن للبترول الإيرانى أهمية خاصة فى نظر الحكومة البريطانية التى تملك منابعه بالاشتراك مع الانجلو إيرانيان .

(٢) راجع إفتتاحية العدد المشار اليه .

الفصل العاشر

تحليل لانتاج البترول فى منطقة

الخليج وشبه الجزيرة العربية

البحرين

يتكون أرخبيل البحرين من مجموعة من الجزر فى الخليج الفارسى ، وتحده من الغرب شبه جزيرة قطر ، بينما يمتد إلى الغرب منه ساحل إمارة الحسا . وتبلغ مساحة هذا الأرخبيل ٢١٣ ميلا مربعا ، والجزيرة الرئيسية فيه وهى البحرين يبلغ طولها حوالى ٣٠ ميلا ولا يتجاوز عرضها عشرة أميال . وتقع حقول البترول حول فوهة جبل دكهان فى الشمال ، ويقدر عدد سكان هـذه المجموعة من الجزر بنحو ١٢٠٫٠٠٠ نسمة .

وفى أول أغسطس سنة ١٩٣٠ حصلت شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا عن طريق شركتها التابعـة المعروفة باسم شركة بترول البحرين(١) على امتياز فى جزيرة البحرين ، كان قد سبق منحه لمؤسسة بريطانية وهى نقابة الشرق العامة Eastern General Syndicate .

وفى سنة ١٩٣٥ استولت جماعة تكساس Texaes Oil Corporation علي نصف أسهم شركة بترول البحرين . ويحصل شيخ البحرين علي اتاوة قدرها ٣ ½ روبية عن كل طن من البترول المصدر ، وقد بلغت قيمة الإتاوة ٣١٨٫٧٥٠ جنيها فى عام ١٩٤٧ .

---

(١) يلاحظ أن هذه الشركة مسجلة في كندا لأن المعاهدة المعقودة مع بريطانيا تنص على وجوب أن تكون الامتيازات بريطانية .

وقد بلغ الانتاج متوسطا قدره ثمانية ملايين من البراميل فى السنة (١٩٣٧— ١٩٣٨) ثم هبط خلال سنوات الحرب الأخيرة كما يتضح من البيان التالى :

السنة	الإنتاج السنوى بالبراميل
١٩٤١	٦ر٧٩٤ر١١٠
١٩٤٢	٦ر٢٤١ر١٣٦
١٩٤٣	٦ر٥٧١ر٨٢٥
١٩٤٤	٦ر٧١٠ر٨١٠

ثم أخذ الإنتاج يزداد قليلا منذ انتهاء الحرب حتى بلغ ١٠ر٩٨٥ر٤٨٤ برميلا فى نهاية سنة ١٩٤٩ (١) . وتعد البحرين فى مؤخرة دول الشرق الأوسط إنتاجاً للبترول .

وفى عام ١٩٣٦ تم إنشاء معمل للتكرير تبلغ طاقته السنوية الآن ٥ر٢٠٠ر٠٠٠ من الأطنان ، وإن كان أربعة أخماس هذا المقدار ينقل بواسطة أنبوبة (تمتد تحت البحر) من الظهران .

الكويت

تقع إمارة الكويت على مقربة من رأس الخليج الفارسى ، ويحدها العراق من الشمال والغرب ، كما تلقى إلى جنوبها إمارة الحسا (وهى جزء من المملكة العربية السعودية) . وهناك منطقة محايدة تفصل الحدود الجنوبية للكويت عن الحسا . وتبلغ مساحة الكويت حوالى ٢٠ر٠٠٠ ميل مربع ، ويقدر عدد سكانها بنحو نصف مليون نسمة يقيم منهم ٧٠ر٠٠٠ فى العاصمة وحدها .

وتتولى استغلال البترول فى الإقليم شركة الكويت Kuwait Oil Company Limited بمقتضى امتياز حصلت عليه من أمير الكويت فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

---

(١) وهذا يعادل مليوناً ونصف مليون من الأطنان . والمعدل السنوى على هذا الأساس ٣٠ر٠٩٧ برميلا .

لمدة ٧٥ عاماً تنتهي سنة ٢٠١١ ، وهذه الشركة مناصفة بين :

(ا) شركة الأنجلو إيرانيان البريطانية .

(ب) شركة مباحث الخليج الأمريكية Gulf Exploration Company

وبدأت أول عمليات التنقيب في منطقة بحره بشمالي خليج الكويت حيث أمكن حفر بئر عمقها ٧٩٥٠ قدما ، ولكن سرعان ما هجرها الباحثون واستمر العمل في حقل البرقان الواقع على بعد ٢٨ ميلا جنوبي مدينة الكويت و ١٤ ميلا من ساحل البحر . وقامت الشركة أيضاً بأبحاث في منطقة مدانية الواقعة على بعد ١٥ ميلا شمالي البرقان ، ولكنها ما لبثت أن عمدت إلى تركيز عملياتها في المنطقة الأخيرة .

وفي مساحة قدرها ستة أميال حول منطقة البرقان اكتشفت تسعة آبار بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٥ وكان العمل مستمراً في ثلاثة آبار أخرى ، ثم جاءت الحرب العالمية الأخيرة ، فأدت إلى التوقف في النصف الأخير من عام ١٩٤٢ ، وأخيراً استؤنفت العمليات في أكتوبر من عام ١٩٤٥ ، وهنا تبدأ نقطة التحول البالغة الأهمية ، سيما وأن احتياطي الكويت يقدر بحوالي ٥٠٠ مليون برميل .

وقد اتسع نطاق الأعمال في حقل البرقان حتى صار عدد الآبار ١٨ بئراً في مايو سنة ١٩٤٨ وزادت مساحة المنطقة إلى ٣٠ ميلا مربعاً ، ولقد بلغ عدد الآبار في بداية سنة ١٩٤٩ أكثر من ٣٧ بئراً .

وقد وصل إنتاج الكويت من البترول إلى ١٫١٨٥٫٠٠٠ طن عام ١٩٤٧ ثم تزايد بصورة سريعة ، فإذا به ٦٫٣٩٠٫٠٠٠ طناً سنة ١٩٤٨ و ١٢٫٣٨٠٫٠٠٠ طناً في ختام سنة ١٩٤٩ وهذه نتيجة طبيعية إذا ذكرنا أن معدل إنتاج البئر الواحدة يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ برميل يومياً . واطردت الزيادة خلال الربع الأول من ١٩٥٠ لتوافر أسواق جديدة ، فكان متوسط الإنتاج اليومي ٢٨٩٫٠٠٠ برميل (مقابل ٢٤٢٫٠٠٠ سنة ١٩٤٩) ثم أصبح ٣٣٥٫٠٠٠ برميل في الربع الثاني (٣٠٥٫٠٠٠ في أبريل و ٣٤٢٫٠٠٠ في مايو و ٣٥٨٫٠٠٠ في يونيه) . وكان عدد الآبار المنتجة ٨٧ بئراً في حقل البرقان في نهاية سنة ١٩٤٩ فارتفع العدد إلى ٩٦ بئراً في ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠ ، ومعنى هذا أن هناك زيادة قدرها ٣٩٪ في

سنة ١٩٥٠ بالقياس إلى الانتاج فى عام ١٩٤٩ . وإذا كان هذا المعدل السنوى الكبير جعل من الكويت سادس منطقة فى العالم وثالث إقليم بالشرق الأوسط من حيث إنتاج البترول [١] ، فان البعض يرى أن فى إمكان الشركة مضاعفة الإنتاج الحالى لو استغلت بقية الآبار .

وتستخدم الشركة القائمة باستغلال الزيت ١٦٫٠٠٠ نسمة منهم ٢٠٠٠ من الأوربيين والأمريكيين و ٤٠٠٠ من أهل الباكستان و حوالى ٢١٠٠ من الهنود، أما الباقون فمن الكويت وإيران والعراق وبعض مدن الخليج .

ومما يدل على ضخامة أعمال الشركة نذكر أنها كانت تستهلك من المياه العذبة يومياً ٢٦٫٠٠٠ جالون فى يناير من سنة ١٩٤٨ ، فارتفع الرقم إلى ١٥٦٫٧٥٠ جالوناً فى إبريل من سنة ١٩٤٨ ، وكذلك يشهد بنجاحها الكبير أنها استوردت فى يناير سنة ١٩٤٧ من المعدات والآلات الفنية وما إليها ٦٧٠١ طن فزاد الرقم إلى ١٦٤٠٣ طن فى إبريل سنة ١٩٤٨ .

وهناك معمل تكرير فى ميناء الأحمدى وينتج يومياً ٣٠٫٠٠٠ رطل ، ويقدر أن طاقته ستكفى حاجيات الكويت ، وسيكون ضمن إنتاجه الجاز والبنزين وزيت الديزل وويزل المحركات البحرية .

أما عن أثر البترول فى اقتصاديات الكويت فإننا نفضل أن نورد بشأنه العبارات التالية التى وردت فى مقال بعث به إلينا تلميذنا الأديب يعقوب الحمد [٢] إذ قال :

« قد لا يتسع المجال لأن نبحث هذا الموضوع بإسهاب ، إلا أن للبترول أثراً عميقاً فى الاقتصاد الوطنى الكويتى ، فالدخل المتزايد من البترول (ويقصد الكاتب الإتاوة التى يحصل عليها الأمير) قد سمح للحكومة بأن تشجع البلدية على التوسع فى الأعمال الإنشائية ، وساعد الصحة والمعارف على تنفيذ بعض برامجهما ، وساعد على وجود توظف كامل برغم كثرة تدفق الأجانب على الكويت . وارتفع كذلك مستوى

---

(١) يبلغ الإحتياطى عشرة بلايين برميل وهذا أعظم احتياطى فى أى حقل بالعالم .

(٢) هذا مقال بعث به إلينا كما سمح لنا بالاقتباس منه ولقد أفدنا منه البيانات والاحصائيات التى ذكرناها فى هذا القسم عن الكويت . فله منا أجمل الشكر .

المعيشة قليلا عن ذى قبل . ويلاحظ أن العدد الإضافى من العمال الذين ينتجون ما يتطلبه عمال صناعة البترول من الأغذية والمساكن يكون كبيراً مما أدى إلى ارتفاع الأجور فى الصناعات المختلفة ، ومن ثم إلى ارتفاع تكاليف المعيشة » . . . هذا ما أشار إليه تلميذنا الفاضل ، وإن كان لم يعرض فيما بعد للنواحى السياسية والاجتماعية، كما أننا لا نستسيغ مثلا استخدام هذه النسبة الكبيرة من العمال غير الكويتيين .

منطقة الحياد

تقع منطقة الحياد أو الشقة الحرام Neutral Zone بين الكويت والمملكة العربية السعودية . وفى عام ١٩٤٧ حصلت « شركة الزيت الأمريكية المستقلة » American Indepe de nce Oil Company (AMINOIL) على امتياز البحث عن البترول فى مساحة قدرها ٥٥٠٠ ميل مربع بالمنطقة المحايدة لمدة ٦٠ عاماً . وتتكون الشركة من عشرة منتجين أمريكيين ، ويبلغ رأس مالها ١٠ مليون دولار ، كما بدأت أعمال التنقيب فى أواخر سنة ١٩٤٩ .

ولقد دفعت الشركة لإمارة الكويت عند توقيع الامتياز ٧ر٥ مليون دولار ، وإلى حين تصدير البترول تتقاضى الحكومة الكويتية ٦٢٥ر٠٠٠ دولار سنوياً بدل استنباط ، فضلا عن دولارين ونصف دولار عن كل طن معد للاصدار ، ويحق للحكومة الكويتية أن تواصل تسلم بدل الاستنباط إذا ما رأت ذلك متفقاً مع صالحها حتى بعد ظهور البترول .

ووافقت الشركة على إنشاء مستشفى كامل المعدات والأطباء للأمراض الصدرية ، وعلى مد الطرق من منطقة البترول إلى مدينة الكويت . وعليها كذلك أن تقيم مصنعاً للتكرير ، وأن تساهم فى نشر التعليم بالإمارة .

ومما يلفت النظر فى هذا الامتياز الممنوح فى المنطقة المحايدة أنه تتولاه شركة مستقلة بخلاف الحال فى بلاد الشرق الأوسط الأخرى . أما القسم الآخر من هذه المنطقة فقد نالت الامتياز فيه من الحكومة العربية السعودية ، شركة أمريكية أخرى وهى Paul Getty's Pacific Western Oil Corporation وذلك فى أوائل سنة ١٩٤٩ فى مساحة طولها خمسون ميلا وعرضها خمسة وأربعون .

قطر

تبلغ مساحة شبه جزيرة قطر ٥٠٠٠ ميل مربع ، وسواحلها قليلة الغور وملأى بالرمال والشعاب . وهي عبارة عن لسان من الأرض يبرز من السواحل الجنوبية للخليج الفارسي فى اتجاه شمالى ، كما أنها مستوية السطح وخالية من الحياة النباتية .

ولقد بدأت أعمال التنقيب عن البترول بالطرف الشمالى من حقل « دكهان » فى عام ١٩٣٨ وتمت فى يناير من سنة ١٩٤٠ حيث بلغ الإنتاج اليومى ٥٠٠٠ برميل . وبعد سنة كشفت بئر أخرى على مسيرة عشرة أميال جنوبى الأولى ، كما بدأ التنقيب عن بئر ثالثة . ثم توقفت الأعمال بسبب الخطر الألمانى إلى أن استؤنفت سنة ١٩٤٧ وحفرت تسعة آبار منتجة .

وقد تعطل الإنتاج بطريقة تجارية بسبب الحاجة إلى استيراد مقادير كبيرة من المعدات ، وإلى إقامة المبانى للموظفين والعمال ، وإنشاء أماكن التخزين ، وإنشاء أنبوبة طولها ٧٥ ميلا . وفى أواخر سنة ١٩٤٩ بدأ الانتاج بطريقة تجارية وأرسلت أول شحنة فى ٣١ ديسمبر ، ويبلغ إنتاج آبار حقل دكهان هـذا العام (١٩٥٠) ٤٠٫٠٠٠ برميل فى اليوم ، ولهذا ينتظر أن يؤدى إنتاجه إلى زيادة إنتاج الشرق الأوسط فى سنة ١٩٥٠ بمقدار مليونى طن .

وتدل الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٠ على أن متوسط الانتاج اليومى زاد من ٢٧٫٠٠٠ برميل خلال الربع الأول إلى ٢٨٫٣٠٠ برميل فى الربع الثانى .

ويقوم باستغلال البترول فى شبه جزيرة قطر شركة بريطانية Petroleum Development Qatar Company Ltd. وقد تأسست عام ١٩٣٦ لتتولى لمدة ٧٥ سنة استغلال الامتياز الذى منحه الشيخ عبد الله بن قاسم(١) لشركة الزيت الانجليزية الإيرانية سنة ١٩٣٥ . ويلاحظ أن توزيع ملكية رأس مال شركة قطر كتوزيعه فى شركة البترول العراقية ، أى أن كلا من الانجلو — إيرانيان ، الشركة الفرنسية وروبال دتش شل وشركة تنمية الشرق الأدنى (ستاندارد وسوكونى

---

(١) تولى العرش سنة ١٩١٣

فاكوم) تملك ٢٣ ٪ ، أما الخمسة فى المائة الباقية فيملكها جلبنكيان .

وبمقتضى قرار تحكيم حديث ثبتت دعوى الشركة فى أن امتيازها يشمل المناطق المجاورة لشبه الجزيرة من ناحية البحر ، وبهذا يقتصر عمل شركة سوبيريور للزيت Superior Oil Company على الرصيف القارى .

المملكة العربية السعودية

يعتبر زيت البترول أعظم الموارد الطبيعية فى المملكة العربية السعودية ، والمصدر الرئيسى الذى تحصل منه الحكومة على إيراداتها(١) . وتقع الحقول الرئيسية حول الظهران فى إمارة الحسا ، وهذه الحقول هى دمام وأبقيق والقطيف ، وتعد من أغنى حقول العالم البترولية وأوفرها أنتاجا ، كما يقدر احتياطها بنحو ٥٠٠٠ مليون برميل .

وقد كان الانتاج ٦٧٫٠٠٠ من الأطنان عام ١٩٣٨ ثم أخذ يتزايد باطراد وبسرعة وبخاصة منذ أن دنت الحرب العالمية الثانية من نهايتها حتى بلغ ٢٣٫٢١٠٫٠٠٠ طن عام ١٩٤٩ . وفى نهاية سنة ١٩٤٩ كان هناك ١١٠ بئرا منها ٨١ منتجة و ٢٩ صالحة ومعدة للانتاج طبقا لحاجيات السوق أو تسهيلات النقل . وكان متوسط الانتاج اليومى فى الربع الأول من سنة ١٩٥٠ عبارة عن ٤٥١٫٠٠٠ برميل مقابل ٤٧٧٫٠٠٠ برميل سنة ١٩٤٩ . وفى الربع الثانى زاد المتوسط إلى ٥٢٦٫٠٠٠ بسبب ازدياد الطلب ، وكان أعلى رقم خاصا بشهر يونيه إذ بلغ متوسط الانتاج اليومي ٥٦٢٫٠٠٠ برميل . وبهذا قفزت المملكة العربية إلى الصف الخامس بين الدول المنتجة للعالم ، كما تشغل المركز الثانى فى إقليم الشرق الأوسط .

بدأ تنفيذ امتيازات البترول فى يوليه ١٩٣٣ لمدة ٦٦ سنة ، وبدأ الحفر واستمر العمل حتى حفرت البئر الثامن فى أكتوبر سنة ١٩٣٨ حيث تمكنت الشركة من

---

(١) تعتزم شركة ارامكو خلال السنوات الخمس القادمة انفاق ٣٥٠ مليون دولارا فى الإستثمارات الرأسمالية . ومعنى هذا البرنامج بالنسبة إلى المملكة السعودية أنه خلال الخمس سنوات المشار إليها سيتضاعف الدخل النقدى الحالى وقدره عشرون مليون دولارا . ويلاحظ أن أرامكو تدفع للحكومة السعودية الآن خمسة أضعاف الدخل القومى منذ خمسة عشر عاما .

استنباط البترول بطريقة تجارية . وكانت أول رسالة فى مايو سنة ١٩٣٩ وقام الملك ابن السعود بزيارته الأولى لمراكز الشركة فى الظهران ، ويلاحظ أنه حتى ذلك الوقت لم تحصل الشركة على إيراد .

ووضعت الشركة مشروعات عدة منها إقامة معمل تكرير فى راس تنورة غير أن الحرب أوقفت العمل ، وأغلقت معظم الآبار ، ولم تتعد صادرات الأرامكو ١٢٫٠٠٠ أو ١٣٠٠٠ برميل يوميا حيث كانت تنقل الكمية المنتجة إلى معمل تكرير البحرين . وفى سنة ١٩٤٥ زيد المقدار إلى ٢٥٫٠٠٠ برميل ، وتم فى أوائل السنة ذاتها مد أنبوبة تحت الأرض إلى البحرين، وبلغت الصادرات ٤٥٫٠٠٠ برميل يوميا وفى شتاء عام ١٩٤٥ / ١٦٤٩ تم انشاء معمل التكرير في راس تنورة . ويقدر المسئولون فى الشركة أن انتاجهم سنه ١٩٥٢ سيصل إلى مليون برميل يوميا .

وتقوم باستغلال هذه الحقول الغنية « شركة الزيت العربية الأمريكية » Arabian American Oil Company (Aramco) التى تملكها بالاشتراك مع شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساس . وقد جرت مفاوضات فى المدة الأخيرة لتصبح الملكية على الوضع التالى : —

(١) ستاندارد أوف كاليفورنيا	٣٠٪
(٢) تكساس	٣٠٪
(٣) ستاندارد أوف نيوجرسى	٣٠٪
(٤) سوكونى فاكوم	١٠٪

وتستخدم الشركة أكثر من ١٠٫٠٠٠ من العمال العرب (ومعظمهم من العمال غير الفنيين) ، وحوالى ٨٥٠ من الأمريكيين . وتبلغ نفقاتها الشهرية (مرتبات وأجور) ٩٠٠٫٠٠٠ ريال .

وتملك الشركة معملا للتكرير فى راس تنورة ، تبلغ طاقته اليومية ١٤٠٫٠٠٠ برميل ، ومعظم إنتاجه تستولى عليه القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة .

ولقد أشرنا إلى الإنتاج خلال نصف السنة الأول من عام ١٩٥٠ وهو يمثل زيادة

قدرها ١٠ ٪ بالنسبة إلى عام ١٩٤٩ ، ومما يلفت النظر أن هذه الزيادة أقل بكثير منها فى مناطق الزيت الاسترلينية بالشرق الأوسط كما يتضح من البيان التالى :

البلد	نسبة الزيادة (٪) سنة ١٩٥٠ بالقياس إلى سنة ١٩٤٩
إيران	٢٢
الكويت	٣٩
العراق	٤٨
المملكة العربية السعودية	١٠

وينقل البترول من مواطن الانتاج بواسطة مجموعة من الأنابيب ، كما يدل عليها الجدول التالى :

أنابيب نقل البترول الخام

فى المملكة العربية السعودية

اسم الشركة المالكة للأنابيب	من	إلى	القطر بالبوصة	الطاقة بالبراميل	سنة الإنشاء
شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)	ابقيق	ظهران	٤٠	١١٠٠٠٠	١٩٤٧
	ابقيق	ظهران	٤٠	١٠٠٠٠٠	١٩٤٦
	ابقيق	راس تنورة	٦٥	٣٠٠٠٠٠	١٩٤٨
	ظهران	راس تنورة	٢٣	١٢٣٠٠٠	١٩٤٦
	ظهران	راس تنورة	٣٩	٦٥٠٠٠	١٩٣٩
	ظهران	بحرين	٣٤	١١٠٠٠٠	١٩٤٥
شركة خطوط الأنابيب العربية	ابقيق	ساحل البحر المتوسط	١١١٠	٣٣٠٠٠٠	١٩٥٠

خط انابيب التابلاين (Tapline)

يبدأ جنوبى صيدا عند نقطة انصباب نهر الزهرانى فى البحر المتوسط ، ثم يأخذ الطريق فى الارتفاع حوالى ١٠٠٠ قدم خلال الأميال الأربعة الأولى ، ويرتفع بعد ذلك تدريجيا حتى يبلغ حداً أقصاه ١٦٠٠ قدم عند عبوره الطرف الجنوبى الأقصى من سلسلة جبال لبنان . يهبط الخط إلى ارتفاع ٦٠٠ قدم وينزل فى وادى الليطانى (الذى يصب فى البحر المتوسط) ، وبعد ذلك يمر بأراض عند حدود سوريا ويهبط من ارتفاع ١٨٠٠ قدم إلى قاع وادى نهر الحسبانى على ارتفاع ٨٤٠ قدما ، وبعد ذلك يرتفع بشدة لمسافة عشرة أميال إلى ٢١٠٠ قدم ويستمر مسافة أخرى قدرها ٢٥ ميلا قبل أن ينزل إلى وادى اليرموك . وبعد أن يمر بأطراف جبل الدروز ينتقل إلى المملكة الأردنية ومنها إلى القسم الشمالى من المملكة العربية السعودية فى أراض يغلب عليها طابع الاستواء ، ويواصل السير إلى أبقيق .

ولعل هذا الخط من أعظم أعمال مد الأنابيب بالشرق الأوسط ، لطوله وكثرة تكاليفه ، إلا أنه إذ ينقل البترول العربى مباشرة إلى ساحل البحر المتوسط يؤدى إلى وفر كبير فى الوقت والمال والجهد . وينتظر أن يتم الخط ويبدأ فى أداء العمل المنوط به فى آخر عام ١٩٥٠ .

اليمن

أغفلت المعاهدة المعقودة عام ١٩٢٤ بين بريطانيا واليمن تعيين الحدود الجنوبية للبلد الأخير ، وأرجأت الفصل فى الأمر إلى مفاوضات تجرى فيما بين الطرفين . وهذا الغموض ليس فى صالح اليمن ، وقد تسبب عن ذلك استمرار النزاع الذى كان يتخذ أحيانا شكلا عسكريا كما حدث من إقدام الطائرات البريطانية على ضرب حصن يمنى أقيم سنة ١٩٣٦ فى هذه المناطق ، وكما حدث أيضا خلال العام الماضى (١٩٤٩) . وقد دارت أخيراً مفاوضات بين الطرفين لمدة ستة أسابيع وأصدر المؤتمر بلاغا رسمياً بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ جاء فيه أن المباحثات قد جرت فى جو ودى للغاية وأن الوفدين قد قدما مقترحات للعرض على الحكومتين ، كما تم الاتفاق على استئناف

العلاقات الدبلوماسية . ويعتقد الكثيرون أن موارد البترول تكمن وراء الخلاف بين البلدين . ففي العام الماضي منحت بريطانيا امتياز التنقيب عن البترول في منطقة شابوا لشركة متفرعة عن شركة البترول العراقية والشركة الأنجلو ايرانية .

وقد زارت المنطقة في ذلك الوقت بعثة علمية من ثلاثة من الخبراء قاموا بدراسات جيولوجية وقرروا أن البترول الموجود قد يعادل في مقاديره كل بترول المملكة العربية السعودية . وهذا التصريح على أكبر قدر من الخطورة ، ويعتبر تأييداً لما قال به المستر جون فلبي بعد رحلته عبر الربع الخالي سنة ١٩٣١ من أنه رأى البترول بوفرة في منطقة شابوا .

ولقد ذكر الخبراء أنهم كشفوا بحيرات من الأسفلت طولها ١٥ ميلا وعرضها ١٠ أميال ، وقطرانا منبعثا من باطن الأرض . وتقع شابوا على مسافة ٣٣٠ ميلا من ميناء مكلا الخاضع للنفوذ البريطاني و ٢٦٠ ميلا من واحة الحوف التابعة لليمن ، وإذا ثبتت وفرة البترول هناك فمن المتوقع مد أنابيب لنقله عبر صحراء الربع الخالي ونجد حتى يتسنى نقله بواسطة خط التابلاين إلى ساحل البحر المتوسط (١) .

دول المشرق

لبنان

في عام ١٩٤٧ قامت شركة البترول اللبنانية (إحدى توابع شركة البترول العراقية) بأبحاث جيولوجية وتابعتها خلال العام التالي ، ولكنها لم تصل إلى كشوف جديدة بعد حفر البئر المعروف باسم « تربول رقم ١ » Terbol 1 على مسافة ميلين من طرابلس ، وهي بئر جافة عمقها ١٠٥٥٩ قدما .

سوريا

قامت شركة البترول اللبنانية السورية بأبحاث جيولوجية في بعض مناطق من

---

(١) الأهرام عدد ١٨/٤/١٩٥٠ .

سوريا ، وحفرت آبار عدة على أعماق بعيدة دون أن تكتشف وجود البترول .

إلا أنه فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ (١) عقد اتفاق بين الحكومة السورية وشركة أنابيب البترول للشرق الأوسط بشأن مرور الخط المعروف باسم «تابلاين» فى الأراضى السورية . ومدة الامتياز سبعون عاما ، وللشركة الحق فى إنشاء ما تنشأ الحاجة إليه من معامل التكرير على ساحل سوريا . أما الفوائد التى تعود على ذلك البلد فتنحصر فى حصوله على إتاوة سنوية قدرها خمسون ألفا من الجنيهات ، فضلا عن فرض رسم قدره ثلاثون شلناً عن كل ألف طن من الزيت الخام بنقله الخط المشار إليه بشرط ألا تقل الرسوم السنوية عن ٢٠٫٠٠٠ جنيه .

وتعتزم شركة البترول العراقية إنشاء خط أنابيب من كركوك إلى بانياس . وتتضمن الشروط بين الطرفين أن تدفع الشركة إلى الحكومة السورية بنسين عن كل طن ينقله الخط ، إلى جانب مبلغ سنوى قدره ٢٥٫٠٠٠ ليرة سورية . وتتعهد الشركة أن تبيع سنوياً للحكومة السورية مقدار ٢٠٠٫٠٠٠ طن من البترول بثمن مخفض ويجرى تكرير هذا المقدار فى المعمل الذى تقيمه الشركة فى حمص .

ولقد وضعت شركة أنابيب الشرق الأوسط مشروعاً ضخما يبنى بمقتضاه خطان من أنابيب البترول ويخترقان الأراضى السورية . ويبدأ الخط الأول من الكويت ويمر بالعراق وسوريا حتى يصل إلى نقطة على الساحل السورى . أما الخط الثانى فإنه يمتد من عبادان ويمر بالأراضى العراقية والسورية حتى يلتقى بموازاة الخط الأول عند هذا الميناء الذى يراد إنشاؤه على ساحل سوريا .

فلسطين

قامت شركة فلسطين بأبحاث فى جهات متفرقة فحفرت بئراً إلى الشمال الشرقى من غزه وعمقه ٣٤٦ قدما ثم هجرته ، كما توقفت الأعمال فى منطقة كرنوب جنوبى البحر الميت ، وعلى كل فقد وقفت جميع الأبحاث المتعلقة بالتنقيب عن البترول بسبب

---

(١) هذا تاريخ تصديق الحكومة السورية لأن الاتفاق سبق أن وقعه الطرفان فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

اضطراب الموقف فى فلسطين . وإذا كانت الدلائل لا تنم عن وجود الزيت فى هذا البلد ، إلا أن أهمية فلسطين تنحصر فى أن مدينة حيفا وهى جزء من دولة إسرائيل تحتوى على معمل تكرير تملكه شركتا شل والأنجلو إيرانيان . ولقد توقف العمل فيه لأن العراق منع انسياب البترول فى خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى حيفا بسبب الحرب بين إسرائيل والدول العربية . ولقد وردت أنباء في بعض الصحف أن المعمل عاد ففتح أبوابه بسبب ورود كمية كبيرة من البترول إليه .

ولقد بذلت انجلترا وغيرها من الدول ذوات المصالح البترولية الكثير من الضغط على مصر لتسمح بمرور ناقلات الزيت فى قناة السويس دون قيد أو شرط ولكن مصر ما زالت إلى حين كتابة هذه السطور مصرة على موقفها حتى تحول دون وصول الزيت إلى إسرائيل . ولعل الاضطراب الذى أصاب عمليتى نقل البترول العراقى وتكريره فى حيفا من العوامل التى تجعل الدولتين الأمريكية والإنجليزية تسعيان إلى تصفية الموقف نهائياً وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل .

ولقد سبق لإحدى الصحف الأمريكية المعنية بالبترول أن اقترحت تدويل حيفا وبذلك تزول الدوافع التى تمنع العراق من إرسال بترول والتى تحول دون تصلب مصر بصدد مرور ناقلات الزيت عبر قناة السويس . غير أن الاقتراح لم يلق اهتماما من جانب الدول العربية لأنه حيلة مكشوفة ، ولم تنظر إليه الدول الكبرى بعين الجد ، فضلا عن أن دولة إسرائيل لا يمكن أن توافق على أن يقتطع منها أعظم ميناء فيها .

شرق الأردن

حصلت شركة بترول شرق الأردن (إحدى توابع شركة البترول العراقية) على امتياز عام ١٩٤٧ (١) بالبحث عن البترول فى منطقة مساحتها ٢٨٫٠٠٠ من الاميال المربعة ، ولقد قامت خلال سنة ١٩٤٨ بأبحاث جيوفيزيقية وجيولوجية .

---

(١) يعطى الامتياز الشركة الحق فى إنشاء خط أنابيب أو أكثر ولا يفرض على الشركة أية ضرائب عقارية أو مرور أو رسوم تصدير ، كما أن لها الحق فى استئجار أراضى الحكومة بإيجار بسيط . وقد ذكرت مجلة « الأردن الجديد » وهى تنتقد شرط الاعفاء أن الشركة استوردت عام ١٩٤٧ وبعده ما قيمته ٣٫٢١٠٫٠٣٦ جنيهاً . وهذا الامتياز إنما هو امتداد للاتفاقية المعقودة سنة ١٩٣٠ بين الحكومة الأردنية وشركة البترول العراقية .